الفصل الثالث

جذور الصراع

أثر السياسة المصرية والصهيونية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى قرار تقسيم فلسطين على بناء القوة الجوية للطرفين

(١٩٤٥ - ١٩٤٧)

أولا: أبرز المتغيرات الدولية والإقليمية التى أثرت على السياسة المصرية بعد الحرب.

ثانياً: تطور العلاقات المصرية - البريطانية وأثرها على تطور بناء القوة الجوية المصرية:

١ـ فى ظل سياسة تأمين القاعدة.

٢- فى ظل سياسة الدفاع المشترك.

٣- فى ظل قطع المفاوضات والاحتكام إلى مجلس الأمن.

ثالثاً: تطور المشروع الصهيونى فى فلسطين وأثره على تأسيس القوة الجوية الإسرائيلية:

١ـ تطور المشروع الصهيونى فى فلسطين وبناء القوة العسكرية اليهودية.

٢- إنشاء البالماخ وجذور القوة الجوية الإسرائيلية.

obeikandl.com

رابعاً: السياسة المصرية فى مواجهة المشروع الصهيونى وأثرها على تطور القوة الجوية المصرية:

١ـ مرحلة الدعم السياسى والمعنوى.

(من مؤتمر لندن ١٩٣٩ حتى مؤتمر بلودان ١٩٤٦)

٢- مرحلة الدعم السياسى والعسكرى.

(من مؤتمر عالية فى أكتوبر ١٩٤٧ إلى قرار التقسيم فى نوفمبر ١٩٤٧)

obeikandl.com

الفصل الثالث

جذور الصراع

أثر السياسة المصرية والصهيونية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى قرار تقسيم فلسطين على بناء القوة الجوية للطرفين

(١٩٤٥ - ١٩٤٧)

أولا: أبرز المتغيرات الدولية والإقليمية التى أثرت على السياسة المصرية بعد الحرب :

واجهت السياسة المصرية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية عدة متغيرات سياسية وعسكرية، على المستويين الدولى والإقليمى، حيث انعكست هذه المتغيرات على سياسة الدول الكبرى تجاه منطقة الشرق الأوسط من ناحية وسياسة دول المنطقة تجاه بعضها من ناحية أخرى.

فعلى المستوى الدولى كان أبرز هذه المتغيرات، هو ظهور نظام وتوازن دولى جديد، بما أفرزاه من مؤسسات دولية كمنظمة الأمم المتحدة وتجمعات دولية كحلفى وارسو والأطلنطى، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى كقطبين لهذا النظام.

أما على المستوى الإقليمى فكانت أبرز المتغيرات فى منطقتنا من العالم تتلخص فيما يلى :

١- التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على وراثة مصالح ونفوذ القوى الاستعمارية القديمة فى منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد ظهور البترول فيها.

٢- التطور الذى طرأ على السياسة البريطانية فى منطقة الشرق الأوسط، واتجاهها إلى التخفف من أعبائها الدفاعية فى المنطقة بعد خروجها منهكة من الحرب، وتزايد اعتمادها اقتصادياً على الولايات المتحدة. الأمر الذى جعل للأخيرة صوتاً مسموعاً فى السياسة

البريطانية، والتى أصبحت فى حاجة مستمرة لتأييد الولايات المتحدة ودعمها لسياستها تجاه مستعمراتها ومناطق نفوذها.

٣- اتجاه الدول العربية الى سياسة العمل المشترك بعد توقيع ميثاق جامعة الدول العربية.

وقد أفرزت تلك المتغيرات الدولية والإقليمية أهم عاملين أثرا على السياسة المصرية تجاه تطوير قواتها المسلحة بعد الحرب هما :

١- تطور العلاقات المصرية البريطانية من الثنائية إلى الدولية.

٢- تطور المشروع الصهيونى فى فلسطين إلى قيام الدولة.

ثانياً : تطور العلاقات المصرية ـ البريطانية وأثرها على تطور بناء القوة الجوية المصرية :

ا - فى ظل سياسة تأمين القاعدة :

تفاوتت المبادرات وردود الفعل البريطانية تجاه جهود الحكومات المصرية لتطوير القوة الجوية - قرب نهاية الحرب وبعدها - تبعاً لتطور السياسة الدفاعية البريطانية فى الشرق الأوسط من ناحية، والظروف السياسية التى تمر بها العلاقات المصرية - البريطانية من ناحية أخرى.

ففى عهد وزارة النقراشى ـ على أثر إعلان مصر الحرب فى فبراير ١٩٤٥ ـ رُئى إعادة النظر في تنظيم القوات المسلحة المصرية بما يتفق مع الظروف المحيطة فى ذلك الوقت(١). وعلى ضوء خطاب وزير الدفاع الوطنى إلى رئيس أركان حرب الجيش المصرى فى ١٨ مارس، قدم الأخير مشروعاً يتضمن اقتراحاته بصدد زيادة الجيش وإعادة تنظيمه وتسليحه خلال خمس سنوات مراعاة للظروف المالية للدولة ومقدرة بريطانيا على إمداد مصر بما يلزم لهذا المشروع من المهمات والأسلحة. وطلب رئيس أركان حرب الجيش من الوزير عرض

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٩٨، ملف وزارة الحربية ـ مكتب الوزير، مذكرة رئاسة أركان حرب الجيش عن التسليح ومشروعات التعزيز، ١٩ نوفمبر ١٩٤٧، ص ٣.

المشروع على مجلس الدفاع الأعلى، حتى إذا ما أقره قام رئيس أركان حرب الجيش بوضع التفاصيل اللازمة توطئة لعرضه على مجلس الوزراء[١].

وقد بُنى ذلك المشروع على الفرضيات التالية [٢]:

(١) استمرار التحالف مع بريطانيا.

(٢) مسئولية القوات المصرية وحدها عن سلامة الدولة بما فى ذلك قناة السويس.

(لحين وصول القوات الحليفة).

(٣) حسن التفاهم بين الدول العربية.

(٤) انتهاء الحرب بانتصار الحلفاء (كانت جيوش الحلفاء تتوغل فى الأراضى الألمانية آنذاك).

(٥) قدرة الميزانية المصرية على مضاعفة الاعتمادات لاستكمال تسليح القوات المسلحة.

أما الاعتبارات السياسية التى راعتها رئاسة أركان حرب الجيش عند تقدير الموقف فتلخصت فيما يلى [٣]:

(١) ليس لمصر أية أطماع توسعية، وكل ما تبغيه هو حماية استقلالها وسلامة أراضيها.

(٢) انحسار التهديد الذى كانت تواجهه مصر فى حوض البحر المتوسط (ألمانيا ـ وإيطاليا). إلا أنه لا يمكن الجزم باستمرار حالة الاستقرار العالمى. وقد تصبح قريباً إحدى دول البحر الأبيض من القوة بحيث تهدد سلامة مصر واستقرارها.

(٣) تزايد التهديد الجوى نتيجة للتطور الكبير الذى طرأ على القوى الجوية والزيادة الكبيرة فى مدى الطائرات. مما يجعل مصر معرضة للهجوم الجوي حتى من الدول البعيدة عنها، أكثر مما كان عليه الموقف عام ١٩٣٩.

---

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٢، ملف ٢/٨/ س.ج، رئيس هيئة أركان حرب الجيش إلى وزير الدفاع، ١٧ مارس ١٩٤٥. ـ يبدو أن تاريخ الخطاب الذى أرفق به المشروع كتب عليه مارس بطريق الخطأ لوجود شطب على كلمة مارس من ناحية ووجود ختم مكتب الوزير باستلامه فى ١٧/٥ من ناحية أخرى. (ملحق ٢٤).

(٢) المشروع المقدم من رئيس هيئة أركان حرب الجيش مرفق بالخطاب السابق، ص ٣. (انظر الملحق ٢٤)

(٤) نفس المرجع، ص ٢.

(٤) قد تطالب مصر ـ بحكم موقعها الاستراتيجى ـ بالتزامات عسكرية للمحافظة على الأمن فى الشرق الأوسط، على ضوء المؤتمرات الدولية آنذاك.

ومن ذلك، خلص رئيس هيئة أركان حرب الجيش بأنه «من الضرورى أن يكون لمصر جيش يقوم بالدفاع عن استقلالها وبالأعباء التى تطالب بها»[١]. وقُدرت القوة اللازمة للجيش فى ذلك المشروع بثلاث فرق (٢ فرقة مدرعة وفرقة مشاة)، بالإضافة إلى ستة ألوية مضادة للطائرات (دفاع جوى) وعشر بطاريات دفاع ساحلى، مع قوة مناسبة من الطيران، الذى زادت أهمية الدور الذى يقوم به بالنسبة للعمليات البرية [٢].

ومن الاعتبارات السياسية فى تقدير الموقف، فإننا نرى أن الفريق إبراهيم عطا الله كان بعيد النظر بالنسبة لتوقع التهديد من إحدى دول البحر المتوسط فى المدى القريب، وهو ما كان يعنى به التهديد الصهيونى فى فلسطين [٣]. إلا أن الدور الذى تصوره الفريق إبراهيم عطا الله للجيش والقوة الجوية المصرية ـ فى ظل التحالف مع بريطانيا والأعباء الدولية التى قد تطالب بها مصر بعد الحرب ـ كانا أكبر كثيرا مما كانت تقدره السلطات البريطانية لهما فى ذلك الوقت.

ففى الشهور الأولى لعام ١٩٤٥، وجيوش الحلفاء تُطبِق على ألمانيا، لم تكن سياسة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب قد تبلورت بعد. فالحكومة البريطانية القائمة آنذاك كانت حكومة المحافظين، وكانت سياستها تجاه القوات المسلحة المصرية وقتئذ، هى استمرار لسياستها القديمة تجاهها، بقصر دور هذه القوات بعد الحرب على حفظ الأمن الداخلى، مع المشاركة المحدودة فى شئون الدفاع ضد العدوان الخارجى، كلما دعت الحاجة لذلك. وهو نفس الدور الذى كانت تقوم به القوات المسلحة المصرية فى الحرب آنذاك (سياسة تأمين القاعدة).

---

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، ص ٥ – ٦.

(٣) كتب الفريق إبراهيم عطا الله فى نوفمبر ١٩٤٥، يقول: «لا أذيع سرا إذا قلت أن فلسطين ستكون مصدر خطر لمصر ـ ولا ينبغى أن نستصغر الأمور.. إن الموقف أصبح لا يحتمل الإمهال والإرجاء...» ـ لمزيد من التفصيل انظر د. عبد الوهاب بكر محمد، الجيش المصرى وحرب فلسطين (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢)، ص ٥٣ – ٥٤.

وفى إطار ذلك التصور، أعدت هيئة التخطيط المشتركة للشرق الأوسط (البريطانية) الورقة رقم ١٥٠، ضمنتها توصياتها بخصوص تنظيم ودور القوات المسلحة المصرية بعد الحرب. وقد تم مراجعة هذه الورقة بواسطة لجنة رؤساء الأركان، وقُدمت للمناقشة فى اجتماع قادة القوات فى العاشر من مايو ١٩٤٥ (١).

ويبدو أن القادة البريطانيين قرروا تقديم تلك المقترحات للحكومة المصرية. لمعرفة ردود فعلها. ففى النصف الثانى من الشهر نفسه، قدم رئيس البعثة ـــ العسكرية البريطانية إلى السيد سليم ـ وزير الدفاع الوطنى ـ مذكرة ضمنها مقترحات هيئة التخطيط المشتركة، مشيراً إلى أنها مقترحات الحكومة البريطانية. إلا أن رد وزير الدفاع المصرى حيال مذكرة رئيس البعثة كان عنيفاً، وطلب من الأخير سحبها، موضحاً له أن المعاهدة المصرية ـ الإنجليزية لا تجيز تدخل الحكومة الإنجليزية فى شئون الجيش المصرى بحال من الأحوال، لأن الحكومة المصرية وحدها، هى صاحبة الحق فى هذا. وأن نصوص المعاهدة لا تجيز له عرض مثل هذه المقترحات، حيث إن ذلك ليس من اختصاصه. وقد قام رئيس البعثة فعلا بسحب مذكرته، مبدياً اعتذاره عما حدث، وراجياً «اعتبار المسألة منتهية عند هذا الحد وكأنها لم تكن» (٢).

وتشير رسالة السفير البريطانى (كيلرن) إلى أنتونى إيدن فى التاسع والعشرين من مايو ١٩٤٥ إلى أن رد الفعل المصرى تجاه المقترحات التى قدمها رئيس البعثة كان مخيباً للآمال. وأن الأخير قدم توصياته إلى القيادة العامة وقيادة القوات البريطانية فى مصر بتجميد الموضوع لحين الإفراج عن العتاد اللازم لمجموعة اللواء خفيف الحركة، المقترح بواسطة السلطات البريطانية (٣).

وقد كان لوزير الدفاع المصرى الحق تماماً فى رفض المقترحات البريطانية، ليس فقط

---

(١) F. 0. 371/ 45947, Commanders - in - Chif Committee, Future Organization and Role of the Egyptian Army and Air Force, Note by Secretary, top seeret, No. CC (45) 29, 30.4.1945.

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٢، ملف ٢/٨/س.ج، وزير الدفاع الوطنى إلى رئيس الديوان الملكى، خطاب رقم ٢ ـ ١/١/٤٤١، ٣١ مايو ١٩٤٥. (ملحق ٢٥).

(٣) F.O. 371/ 45947, J 1978, Killearn to Eden, secret letter, No. 773, 29.5.1945 . (ملحق ٢٦).

للأسباب التى أبداها الوزير لرئيس البعثة البريطانية، وإنما أيضاً لدور وحجم الجيش والقوة الجوية المصرية، اللذين حُددا فى تلك المقترحات .

فقد حدَّدت المذكرة المقدمة من رئيس البعثة البريطانية دور الجيش وسلاح الطيران المصرى بالنسبة لمصر فيما يلى [١].

(١) الحفاظ على الأمن الداخلى.

(٢) المساعدة - بواسطة دفاع ساحلى ودفاع مضاد للطائرات ـ على حماية البلاد ضد أى هجوم خارجى تتعرض له.

وكان ذلك يعنى ـ على حد قول وزير الدفاع الوطنى ـ تخفيض قوة الجيش والطيران تبعا للدور الذى حدَّدته السلطات البريطانية، وإخراج منطقة القناة من حدود المسئولية المصرية، واعتبارها منطقة نفوذ بريطانية من جميع الوجوه [٢].

وطبقا للمقترحات البريطانية تحددت مهام القوة الجوية المصرية فيما يلى [٣]:

(١) بالنسبة للأمن الداخلي، يقوم سلاح الطيران الملكى المصرى بالمعاونة فى السيطرة على الحدود المصرية وخاصة المناطق الصحراوية (ضد التهريب)، مع معاونة الجيش فى المحافظة على القانون والانضباط والأمن الداخلى.

(٢) بالنسبة للدفاع ضد التهديد الخارجى، يقوم سلاح الطيران الملكى المصرى بإعداد تسهيلات القاعدة لوحدات القوات الجوية الملكية ٠البريطانية)، وتقديم المعاونة ضد التهديد الخارجى.

وللقيام بهذه المهام حددت المقترحات البريطانية حجم القوة الجوية المصرية بستة أسراب (٣ مقاتلات قاذفة وسرب مقاتلات استطلاع وسربين نقل).

---

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٢، ملف ٢/٨/س.ج، وزير الدفاع الوطنى إلى رئيس الديوان الملكى، مرفق بالخطاب رقم ٢ - ١/١/٤٤١، ٣١ مايو ١٩٤٥، ص ١. (تابع ملحق ٢٥)

(٢) نفس المرجع، مذكرة عن تقرير رئيس البعثة البريطانية ملحقة أيضا بنفس خطاب وزير الدفاع المشار إليه، ص ١،

(٣) نفس المرجع، مذكرة تبعات وتنظيم الجيش وسلاح الطيران المصرى المشار إليها، ص ٢ -٣.

ومن هذه التوصيات نرى أن هيئة التخطيط المشتركة اعتبرت القوة الجوية المصرية غير مسئولة عن مهام الدفاع الجوى عن مصر، أو حتى المعاونة فيها، مكتفية بتوكيل هذه المهمة إلى القوات الجوية البريطانية تعاونها فى ذلك وحدات المدفعية المضادة للطائرات والأنوار الكاشفة المصرية. ومن ثم، لم تشمل القوة الجوية المصرية التى اقترحتها هيئة التخطيط المشتركة أى أسراب مقاتلة للدفاع الجوى.

ويبدو أن توصيات هيئة التخطيط المشتركة للشرق الأوسط تأثرت بالدراسة التى قام بها رئيس البعثة العسكرية البريطانية، فى فبراير ١٩٤٤، فى عهد وزارة الوفد. فقد أرسل رئيس البعثة العسكرية خطاباً إلى وكيل وزارة الطيران فى ٨ فبراير يلفت النظر فيه إلى مستقبل القوة الجوية المصرية. وأنه من المحتمل أن تطلب الحكومة المصرية نصيحته بالنسبة لحجم وطبيعة القوة الجوية التى على مصر أن تحتفظ بها بعد انتهاء الحرب (١).

وقد وجد رئيس البعثة من الدراسة التى قام بها، أنه من غير المحتمل أن تستطيع مصر تَحمُّل تكاليف الاحتفاظ بأكثر من ستة أسراب من العشرة الذين يمثلون الحد الأدنى اللازم تواجده للمحافظة على الأمن الداخلى والدفاع عن الحدود بالتعاون مع الجيش والمدفعية المضادة للطائرات والدفاع الساحلى (٢).

وقد تساءل رئيس البعثة فى خطابه: «هل ستكون هذه القوة الجوية الصغيرة ذات الصبغة الدفاعية البحتة ـ التى يحتمل أن تملكها مصر ـ كافية لتحمل مسئولياتها من الناحية الدولية، فيما يتعلق بحماية قناة السويس والمطارات المنتظرة تواجدها فى البلاد؟...

«تبعا لشروط المعاهدة الإنجليزية ـ المصرية (معاهدة ١٩٣٦)، فإن القوات البريطانية كانت ستنتقل إلى منطقة القناة لتبقى هناك، حتى تصبح مصر قادرة بمفردها على تولى مهمة الدفاع عن القناة. إننى لا أعرف عماً إذا كان قد بُحث تضمين الدفاع الجوى بالمعاهدة وقت إعدادها أم لا. إلا أن الظروف والأحوال قد تغيرت لدرجة كبيرة تستدعى بحث الموضوع، بغرض تقرير القوة الجوية التى يجب أن تحتفظ بها مصر. وعما إذا كانت هذه القوة ستكون

(١) Air 2/ 2768, 36, Chief of the British Millitary Mission to the Under - secretary of the Air Ministry, Most scret letter, No. M/ 6/ 4, 8.2.1944.

(٢) Idem.

ملائمة للغرض المطلوب؟ وهل سيكون ضرورياً وممكناً سد العجز فى تلك القوة من المصادر البريطانية، أو أى مصادر أخرى؟» (١).

ومن الواضح أن توصيات هيئة التخطيط المشتركة ـ السابق الإشارة إليها ـ قد ردت على تساؤلات رئيس البعثة بالنسبة لحجم ودور القوة الجوية المصرية بعد الحرب، كما تراه السلطات البريطانية، وهو ما رفضه وزير الدفاع كما أسلفنا، خاصة وقد كانت المقترحات البريطانية بعيدة كل البعد عما كانت تراه الحكومة المصرية لقواتها المسلحة.

فبينما كان الجانب المصرى يهدف إلى بناء قوات مسلحة قوية، ليس فقط للقيام وحدها بالدفاع عن البلاد، بل أيضا للمشاركة في الدفاع عن الشرق الأوسط، كان الجانب البريطانى يهدف إلى الحد من نمو القوات المسلحة المصرية وإبقائها فى إطار القوة البوليسية مع المساهمة المحدودة فى شئون الدفاع إذا استدعى الأمر ذلك، بحجة قدرات مصر المالية (٢).

وفى إطار سياسة تطوير القوات المسلحة المصرية بعد الحرب، طلب وزير الدفاع الوطنى من مدير سلاح الطيران فى ٢٢ أكتوبر ١٩٤٥، أن يوافيه بمشروع لتطوير القوة الجوية المصرية وزيادتها لتكون وافية بحاجة البلاد. إلا أن الأخير، لعدم وضوح التوجيهات الصادرة إليه بشأن العدو المنتظر مواجهته والإطار المالى الذى يُعد المشروع فى نطاقه، فقد أرسل خطاباً للوزير محددا فيه الإطار العام للمشروع استرشادا بالقوة البريطانية التى كانت تعمل فى مصر خلال الحرب فى مرحلة الذروة (العلمين)، مؤجلا المشروع التفصيلى لحين تلقيه رداً من وزارة الدفاع بالإطار الذى يعد فيه المشروع (٣).

ومما أورده مدير سلاح الطيران فى خطابه، نرى أن التهديدات التى كان يقدرها، هى التهديدات المنتظرة من الدول الكبرى فقط. فلم يدر بخلده آنذاك أنه بعد أقل من ثلاث سنوات

---

(١) Idem.

(٢) ارتفعت ميزانية الدفاع من ٥,٧٦٩,٣٠٠ جنيها عام ١٩٤٥، إلى ٥٠,٠٢٤,٥١٠ جنيها عام ١٩٤٨، وكان تقدير رئيس البعثة أن طاقة مصر المالية لا تسمح بأكثر من ستة ملايين من الجنيهات سنويا لشئون الدفاع، إلا أن تلك الزيادة كانت لأغراض الحرب فقط.

(٣) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١٩، ملف ١ – ٢١ س.ج، مدير سلاح الطيران إلى وزير الدفاع الوطنى، خطاب رقم ٣٢/ ٢/ ٤٦، ٢٨ أكتوبر ١٩٤٥، ص ١ – ٢. (ملحق ٢٧).

ستواجه قواته عدوا جديدا على حدود مصر الشرقية، وأن الصراع معه سيمتد إلى سنوات طويلة.

ومن ثم، رأت اللجنة الفنية التي شكلها مدير سلاح الطيران لدراسة الموضوع أن الحد الأدني المطلوب لسد حاجة الدفاع ضد دولة كبرى، لحين وصول القوات الحليفة، يجب ألا يقل عن ٤٠٠ طائرة حديثة من مختلف الطرازات، بحيث تُشكل تلك القوة من عشرين سرباً (١٠ مقاتلات، ٢ استطلاع، ٢ قاذفات قنابل متوسطة، ١ قاذف طوربيد، ٢ مواصلات، ٢ مقاتلات قاذفة) (١).

وقدرت اللجنة الفنية الميزانية اللازمة لإنشاء تلك القوة بعشرين مليوناً من الجنيهات (١٢ مليون مصاريف إنشائية، ٣ مليون مصاريف سنوية، ١ مليون لتجديد الطائرات المستهلكة، ٤ مليون رواتب وملبوسات وتعيينات وخلافه) (٢).

إلا أنه يبدو أن وزير الدفاع استعجل إعداد المشروع التفصيلى لزيادة القوة الجوية لتكون وافية بحاجة البلاد دون أن يرد على تساؤلات مدير سلاح الطيران بخصوص الإطار المالى المشروع وطبيعية العدو المنتظر أو قوته، وهى بيانات أساسية فى حساب حجم ونوعية القوة الجوية المطلوبة وتوزيعها علي سنوات تنفيذ المشروع (٣).

وتحت إصرار الوزير أعادت اللجنة الفنية الموضوع، فرأت أنه يستحيل على مصر زيادة قوتها الجوية بحيث تكون قادرة وحدها على صد العدوان من دولة عظمى دون مساندة من حليف قوى فى مرحلة تالية على الأقل. وعللت اللجنة الفنية رأيها بطاقة البلاد المالية والصناعية، وأنه حتى المقترحات الخاصة بالعشرين سربا، لا يمكن تحقيقها قبل عشر سنوات من بداية تنفيذ المشروع، حيث إن التوسعات المطلوبة فى المدارس والورش وشبكة المطارات، اللازمة لخطة التوسع، يحتاج إتمامها إلى ثلاث سنوات قبل الانطلاق فى توسعات الأسراب(٤). إلا أن وزير الدفاع أصر على إعداد المشروع التفصيلى، بغض النظر عن إمكانات مصر

(١) نفس المرجع، ص ١ – ٢، ملحق أ.

(٢) نفس المرجع، ملحق ب.

(٣) نفس المرجع، مدير سلاح الطيران إلى وزير الدفاع الوطنى، خطاب رقم ٤٦/٢/٣ عمومى/ ١ .٢ نوفمبر ١٩٤٥ (ملحق رقم ٢٨).

(٤) نفس المرجع، مدير سلاح الطيران إلى وزير الدفاع الوطنى، خطاب رقم ٤٥/١٩/٩، ٢٣ ديسمبر ١٩٤٥، ص ١ – ٣ (ملحق ٢٩).

المالية، ودون أن يوضح طبيعة العدو المنتظر مواجهته [١]. ومن ثم أعدت إدارة سلاح الطيران المشروع المطلوب وأرسلته رفق خطاب مدير سلاح الطيران رقم ٤٦/٢/٢٣ فى الخامس والعشرين من مارس ١٩٤٦.

وقد أشار مدير سلاح الطيران فى ذلك الخطاب إلى أنه رغم طلب الوزير: «وضع هذا المشروع بغض النظر عن الناحية المالية، فإن سلاح الطيران راعى عند وضعه لهذا المشروع الناحية المالية للبلاد مع مراعاة احتياجاتها للدفاع الجوى. إذ إنه لوغُض النظر عنها لأصبح من الاستحالة تنفيذ المشروع[٢].

وتمشياً مع ذلك التصوير لإدارة سلاح الطيران فإنها قسمت مشروعها المقدم للوزير إلى قسمين، ينفذ الأول منها خلال الثلاث سنوات الأولى من المشروع، ووضعت له الميزانية العامة وتوزيعها على الثلاث سنوات التى تغطى تنفيذ ذلك القسم. أما القسم الثانى، والذى رأت إدارة سلاح الطيران تنفيذه على سبع سنوات بعد ذلك، فقد تأجل التخطيط له إلى نهاية الثلاث سنوات الأولى، على أن يكون ذلك مجملا للسبع سنوات مع التقدم سنوياً خلال تلك الفترة بالاحتياجات المطلوبة، لمشروع الميزانية. وقد بُررت إدارة سلاح الطيران صعوبة التخطيط التفصيلى للقسم الثانى من المشروع، بالتطور السريع فى عالم الطيران.

وطبقا للمشروع التفصيلى لوحدات الخط الأول ـ الذى أرسل للوزير بعد المشروع الإجمالى (الخط الأول والخط الثانى) بيومين ـ فقد قدرت إدارة سلاح الطيران كل من قسمى وحدات الخط الأول كما يلى[٣]:

القسم الأول: (ينفذ خلال ثلاث سنوات وقوته ثلاثون سرباً)

(١) قيادة للدفاع الجوى الثابت (دفاع جوى الدولة)، ويتبعها سبعة أسراب مقاتلات.

(٢) قيادة السواحل والحدود، ويتبعها ثلاثة أسراب (١قاذفات طوربيد، ١ مقاتلات، ١ استطلاع بعيد المدى).

---

(١) نفس المرجع، مدير مكتب وزير الدفاع الوطنى إلي مدير سلاح الطيران، رقم ١ – ٢١/ س.ج/٢٥، ٨ ديسمبر ١٩٤٥.

(٢) نفس المرجع، مدير سلاح الطيران إلى وزير الدفاع الوطنى، خطاب رقم ٣/ ٢/ ٤٦، ٢٥ مارس ١٩٤٦.

(٣) نفس المرجع، المشروع التفصيلى لوحدات الخط الأول، مرفق بخطاب مدير سلاح الطيران إلى وزير الدفاع الوطنى، رقم ٣/ ٢/ ٤٦، ٢٧ مامارس ١٩٤٦.

(٣) قيادة التعاون مع الجيش (القوة الجوية التكتيكية)، ويتبعها أربعة عشر سربا مشكلة فيما يلى:

جناح استطلاع استراتيجى (سرب)

جناح استطلاع تكتيكى (سربان)

جناح مقاتلات قاذفة (سربان)

جناح مقاتلات (سربان)

جناح قاذفات خفيفة (سربان)

لواء جوى مختلط (ثلاثة أسراب)

سربى مواصلات.

(٤) قيادة التعليم والتدريب، ويتبعها ستة أسراب كما يلى:

سربان للتعليم الابتدائى.

سربان للتعليم المتوسط.

سربان لتعليم فنون القتال (تدريب قتال).

القسم الثانى: (ينفذ اعتباراً من السنه الرابعة للمشروع وقوته ستة عشر سربا):

ثمانية أسراب لاستكمال قوة الدفاع الجوى عن الدوله.

أربعة أسراب لاستكمال قوة السواحل.

أربعة أسراب لاستكمال القوة الجويه التكتيكية.

وقد قدر واضعو المشروع تكاليف القسم الأول منه والذى سينفذ خلال ثلاث سنوات

obeikandl.com

(ثلاثين سربا) بأربعة عشر مليونا من الجنيهات بالإضافة إلى ما هو مُخصَّص لسلاح الطيران فى الميزانية السنوية للدفاع[1]. وكانت التقديرات السنوية لذلك المشروع تناهز سبعة ملايين جنيه سنوياً. أى ما يقارب ميزانية وزارة الدفاع بأكملها آنذاك.

كان ذلك موقف مشروعات تطوير القوة الجوية المصرية بعد الحرب، ودوافع كل من الجانبين المصري والبريطاني تجاه ذلك التطوير، إلا أن أياً من تلك المشروعات المصرية لم يأخذ طريقه إلي التنفيذ نتيجة للسياسة البريطانية من ناحية، وعدم الاستقرار السياسى والموقف المالى المصرى المتدهور من ناحية أخرى.

ففى ظل سياسة التعتيم التى كانت مفروضة على مشروعات التطوير المصرية بالنسبة للبعثة العسكرية البريطانية فى عهد وزارة النقراشى، وعدم استقرار العلاقات المصرية ـ البريطانية فى عهدها، أصبحت مقترحات هيئة التخطيط المشتركة والواردة فى الورقة ١٥٠ ـ السابق الإشارة إليها ـ هي دليل العمل لكل من وزارة الطيران والبعثة العسكرية البريطانية، والتى كان يراجع عليها موقف القوة الجوية المصرية فى النصف الثانى من عام ١٩٤٥ والشهور الأولى من عام ١٩٤٦.

فيشير التقرير نصف السنوى رقم ١٨ لكبير ضباط الطيران بالبعثة البريطانية إلى استمرار تطور سلاح الطيران الملكى المصرى بشكل عام طبقا للخطوط التى تحددت فى ورقة هيئة التخطيط المشتركة رقم ١٥٠[2]. وفى تقريره رقم ٢٠ يشير قائد الفرقة الجوية «شيك» إلى استمرار القوة الجوية المصرية طبقا للخطوط المحددة فى الورقة المشار إليها، ويضيف قائلا:

«طبقا لما أشرت إليه فى التقرير السابق، فإن أسراب العمليات الستة موجودة فعلا. إلا أن السرب الخامس قتال تطور بشكل كبير علي الورق فقط. نتيجة لنقص الطائرات وخسائر الأفراد دون استعواض. كما أن الوحدات الفرعية ـ عدا الوحدات الهامة الخاصة بمستودع

(١) نفس المرجع.

(٢) Air 2/ 2769, 13, op. cit., p. 2.

إصلاح الطائرات ووحدات رادار الإنذار موجودة فعلا، إلا أنها تعانى نقصاً حاداً أصابها بضعف عام» (١).

٢ - فى ظل سياسة الدفاع المشترك:

نشطت الجهود المصرية خلال النصف الأخير من عام ١٩٤٥ لتطوير تسليح القوة الجوية المصرية، وتدعيم القدرات القتالية للأسراب القائمة آنذاك دون زيادة فيها، نظراً للنقص الحاد في الطيارين والفنيين الذى كان يعانى منه سلاح الطيران، نتيجة لسنوات التوقف فى مدرسة تدريب الطيران والمدارس الفنية الجوية خلال الحرب، فضلاً عن التوقف الذي عانته مدرسة تدريب الطيران بعد الحرب لنقص الطائرات الصالحة. إلا أن جهود وزارة النقراشى لإعادة تسليح أسراب القتال والتدريب المصرية بعد الحرب، لم يُكتب لها النجاح إلا فى الأيام الأخيرة من عمر الوزارة.

ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت تنتظر اتضاح نوايا الحكومة المصرية تجاه المعاهدة والعلاقات المصرية البريطانية. فبمجرد تبلور تلك النوايا فى المذكرة المصرية إلى الحكومة البريطانية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ وظهر منها تسليم الحكومة المصرية بالتحالف مع بريطانيا، وانحسار رغبتها فى تعديل بنود المعاهدة المتعلقة بتواجد القوات البريطانية فى مصر وقت السلم، وتقوية القوات المصرية لتحل محلها (٢)، فإن المباحثات التي كانت جارية مع وزارة الطيران طوال الأربعة أشهر الأخيرة من عام ١٩٤٥، انتهت بموافقتها فى يناير ١٩٤٦ على إمداد سلاح الطيران الملكى المصرى بعشرين طائرة هاريكين ٣ سى على سبيل الإعارة (٣).

إلا أن ذلك التحول فى الموقف البريطانى لا يعود إلى وضوح السياسة تجاه استمرار التحالف فحسب، بل يعود أيضاً إلي خوف الحكومة البريطانية من المنافسة الأمريكية التى بدأت تتزايد، ورغبة الحكومة البريطانية فى «منع الاختراق الأمريكى (لسلاح الطيران الملكى

(١) Air 2/ 2769, 20A, Half - Yearly Report on the Egyptian Air Force No. 20, May to October 1946, p.2 .

(٢) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ٢٥.

(٣) Air 2/ 2769, 15A, op. cit., p. 2.

المصرى) وتمكين الأسراب من الاستمرار فى الطيران وتدريب العمليات (تدريب القتال) لحين توفر الطائرات الحديثة التى يمكن شراؤها من الانتاج البريطانى» ـ على حد قول كبير ضباط الطيران بالبعثة العسكرية البريطانية (١).

وطبقا لما أورده قائد الفرقة الجوية «شيك» فى تقريره رقم ١٩:

«تمت هذه الإعارة على أساس شراء سلاح الطيران الملكى المصرى لكافة قطع غيار طائرات الهاريكين بالشكل وفى الوقت المطلوب، مما سيخلق سوقاً للفائض الكبير من قطع غيار الهاريكين فى الشرق الأوسط.

«كما أن البحث الذى تم فى شهر سبتمبر ١٩٤٥عن طائرات لإعادة تسليح أسراب القتال المصرية، لم تُجن ثماره إلا فى منتصف فبراير ١٩٤٦، عندما أعلنت قيادة الشرق الأوسط (البريطانية) عن وجود أربعين طائرة «سبيتفير ٩» فى مخازن الشرق الأوسط، لا تزيد ساعات الطيران بكل منها عن تسعين ساعة، يمكن بيعها بسعر ٢٥٠٠ جنيه لكل منها، مع كمية من قطع الغيار بمبلغ ٣٠ ألف جنيه (٢).

ولما كانت وزارة النقراشى قد سقطت فى ١٥ فبراير على أثر الاضطرابات السياسية وأسلوب الحكومة فى مواجهتها، فقد جاء الرد المصرى على ذلك العرض بعد تولى إسماعيل صدقى الحكم ومواكباً لإعلان الوزارة الجديدة عن تشكيل وفد المفاوضات مع الجانب البريطانى، من أجل التعديلات المطلوب إدخالها على صيغة التحالف بين البلدين.

ففى مارس ١٩٤٦ وافق مدير سلاح الطيران الملكى المصرى على شراء عشرين سبيتفير٩ من الأربعين طائرة التى سبقت الإشارة إليها خلال السنة المالية ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦، وشراء العشرين الباقية خلال السنة المالية التالية (٣).

ويسجل عام ١٩٤٦ اهتماما أكثر ـ نسبياً ـ بتطوير القوة الجوية سواء أكان ذلك على الجانب البريطانى أم المصرى. فعلى الجانب البريطانى، نجد السفير الجديد « رونالد كامبل Ronald Campbell » يرسل إلى وزير الخارجية البريطانية «أرنست بين Ernest Bevin» فى ٢٧

(١) Idem

(٢) Idem.

(٣) Idem.

يونيو ١٩٤٦ معلقاً على ما جاء بتقرير كبير ضباط الطيران بالبعثة عن تحسن العلاقات بين جناح الطيران بالبعثة وسلاح الطيران الملكى المصرى والعيوب التى ظهرت فى طائرات النقل والتدريب البريطانية بقوله:

«هذا التطور هو كل العمل الحميد (من الجانب البريطانى)، لأنه على الجانب الآخر هناك ملامح بارزة تستحق التسجيل، كفشلنا فى تزويد سلاح الطيران الملكى المصرى بأى شىء مثل عدد الطائرات التى يحتاجها، بالإضافة إلى العرض السيء الذى بدا من نسبة كبيرة من الطائرات. وإننى آمل أنه سوف تبذل جهود جادة لعلاج ذلك الخلل» (١)

كما نجد قائد الفرقة الجوية «شيك» كبير ضباط الطيران بالبعثة العسكرية البريطانية يشكو فى تقريره رقم ١٩ (عن المدة من أول نوفمبر ١٩٤٥ وحتى آخر أبريل ١٩٤٦) من أن «الأحوال غير المستقرة فى مصر أدت مرة أخري إلى تأخير تطورها كما أخرت تطوير سلاح الطيران الملكى المصرى»(٢). ويكرر «شيك» شكواه إلى رئيس البعثة فى تقريره عن الستة الشهور التالية قائلاً:

«أدى الموقف السياسى فى مصر خلال الفترة التى يغطيها التقرير (مايو ـ أكتوبر ١٩٤٦) إلى إعاقة نمو وتطور الطيران مرة أخرى فى مصر، كما أثر على تقدم سلاح الطيران الملكى المصرى» (٣).

ورغم اعتراف كبير ضباط الطيران بالبعثة البريطانية فى تقريره نصف السنوى رقم ٢٠ بأن «التخطيط بعيد المدى فى ظل الظروف الحالية (فى مصر) يعتبر أمراً مستحيلاً، نظراً للعوامل المجهولة والمؤثرة على التخطيط»(٤). نجده يقوم ـ بناءً على طلب وزير الدفاع الجديد ـ بإعداد مسودة خطة تطوير سلاح الطيران الملكى المصرى، بمساعدة ضباط أركان التخطيط

(١) Air 2/ 2796, 16A, Campbell to Bevin, letter, No. 769, 27.6.1946.

(٢) Air 2/ 2796, 15A, op. cit., p.1.

(٣) Air 2/ 2769, 20A, op. cit., p.l.

(٤) Idem.

بقيادة القوات الجوية الملكية فى الشرق الأوسط، بافتراض الجلاء التام للقوات الجوية الملكية عن مصر(١).

ويوضح قائد الفرقة الجوية «شيك» التصور الذى استقر عليه الرأى مع قيادة القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط بالنسبة لحجم وتكاليف القوة الجوية المصرية فى تلك الخطة بقوله:

«تم تحديد الدور المستقبلى المقترح لسلاح الطيران الملكى المصرى وكذا ارتباطه بنظام الإنذار المبكر والوحدات المتخصصة الأخري علي قدر الإمكان فى خطة التطوير المشار اليها. وستمتد هذه الخطة لتغطي خمس سنوات، وتوفر أربع عشرة وحدة (سرب) عمليات (قتال) خط أول، بالإضافة إلى الوحدات الفرعية اللازمة لها. والتكوين المقترح لوحدات العمليات (القتال) هو:

عشرة أسراب مقاتلات (نهاية)

سربان مقاتلات (ليلية)

سربان استطلاع عام

«وكان التقدير المبدئى لتكلفة هذه القوة الجوية يصل إلى ١٤,٥ مليون جنيه تقريباً، مع تكلفة تشغيل وصيانة سنوية قدرها ٣,٥ مليون جنيه. وهذه التكلفة لا تشمل الأجور والبدلات والإعانات، والتي تصل فى سلاح الطيران حالياً إلى مليون جنيه فى السنة (٢)».

وبتفحص تلك الخطة نجد بروز عنصر المقاتلات فى تشكيل القوة الجوية المقترحة بدرجة لافتة للنظر، مع استبعاد القاذفات تماما. الأمر الذى يوضح الدور الدفاعى لهذه القوة وأنها كانت تستهدف الدفاع الجوى أساسا. مما يدل على أن عبء تلك المهمة والذى كان ملقى على عاتق القوات الجوية البريطانية أساساً ـ طبقا لما جاء فى ورقة هيئة التخطيط المشتركة ـ سينتقل إلى القوة الجوية المصرية المقترحة، على أساس جلاء القوات البريطانية عن مصر، طبقاً لما أشار إليه «شيك» فى تقريره.

---

(١) بكر، الوجود البريطانى فى الجيش المصرى، ص ٢٨٨. ـ Idem.

(٢) انظر الفرق بين مشروع البعثة والمشروع المقدم من سلاح الطيران المصرى فى ٢٧ مارس ١٩٤٦، والذى سبق الإشارة إليه. Ibid., p.2.

كما تم عمل الترتيبات لاستقبال بعثة من سلاح الطيران الملكى المصرى إلى المملكة المتحدة فى شهر نوفمبر ١٩٤٦، لزيادة محطات (قواعد) القوات الجوية الملكية ومصانع الطائرات، والحصول على المشورة فيما يتعلق بطراز الطائرات التى يجب أن تُسلح بها القوة الجوية ومناقشة مشاكل الإمداد والتمويل (١).

وقد كانت زيادة البعثة المصرية ناجحة تماما ـ على حد قول قائد الفرقة الجوية «شيك» الذى كان مرافقاً لها فى تلك الرحلة. فقد ساعدت الزيادة فى إعطاء البعثة المصرية الانطباع باستعداد وزارة الطيران لحل مشاكل سلاح الطيران التى تم تحديدها بوضوح، وإعطائها الفرصة للتعرف على التطور الذى تم إحرازه فى صناعة الطائرات (٢).

وهنا يطرح السؤال التالى نفسه:

لماذا كان هذا الاهتمام البريطاني بتطوير القوة الجوية المصرية وتدعيمها فجأة، والذى ظهر واضحاً خلال عام ١٩٤٦؟

والحقيقة أنه كان هناك ثلاثة عوامل خلف ذلك التحول فى اهتمام الجانب البريطانى المفاجىء بالقوة الجوية المصرية عام ١٩٤٦، كانت على الترتيب كما يلى:

(١) التحول فى السياسة الدفاعية البريطانية تجاه الشرق الأوسط، التى استقر عليها حزب العمال البريطانى الحاكم فى ذلك الوقت.

(٢) تطور العلاقات المصرية ـ البريطانية إلي التفاوض وظهور بوادر مشجعة من جانب إسماعيل صدقى خلال المفاوضات تبشر بالاتفاق.

(٣) الجهود الأمريكية للنفاذ إلي مصر، فى إطار سياستها الجديدة بعد الحرب، تجاه الشرق الأوسط.

---

(١) Ibid., p.1.

(٢) Air 2/ 2769, 27A, Half - yearly report No. 21, November 1946 to May 1947, p.1 .

وبالنسبة للعامل الأول، فقد أملته الظروف التى وجدت بريطانيا نفسها فيها بعد الحرب. فمع خروج المملكة المتحدة فى حالة اقتصادية مهلهلة فى نهاية الحرب، وظهور الاتحاد السوفيتى كأحد القوى العظمى، وتسلل الحرب الباردة إلى الشرق الأوسط مع زيادة المطامع الأمريكية فى تلك المنطقة، كان لحكومة العمال البريطانية ـ التى تولت مقاليد الحكم بعد الحرب ـ رؤية جديدة للسياسة الدفاعية البريطانية فى منطقة الشرق الأوسط بعد التقييم الشامل الذي أجرته فى النصف الأخير من عام ١٩٤٥.

وقد عبر أرنست بيڤن ـ وزير الخارجية البريطانية فى حكومة العمال ـ عن تلك السياسة بقوله: «يجب تصور الدفاع عن الشرق الأوسط فى إطار مشترك، يؤكد المسئوليات المشتركة لكل دول الشرق الأوسط فى أن يلعب كل منها دوره فى التصور الاستراتيجى بما يتناسب مع وضعه. لكن، حتى نكون على يقين فيما يتصل بأى تسهيلات محددة نحتاجها، وبأى خدمات محددة تقدمها كل دولة على حدة، فمن الواجب أن تنص علي ذلك اتفاقية ملزمة بين المملكة المتحدة والدولة المعنية...» (١).

وهذا القول من وزير الخارجية البريطانية يعنى أن بريطانيا اتجهت إلى إعطاء دول المنطقة مزيداً من المسئولية فى الدفاع ليس عن نفسها فحسب، بل أيضاً فى الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ككل فى إطار سياسة الدفاع المشرك، والذي تقوم فيه بريطانيا بدور القيادة والربط بين دول المنطقة من خلال مجموعة من المعاهدات بين دول المنطقة والمملكة المتحدة، ينص فيها علي دور ومسئوليات كل من هذه الدول، والتسهيلات التى تقدمها من أجل الدفاع المشترك عن المنطقة.

وهذه السياسة الدفاعية الجديده ربما تفسر توقيت موافقة وزارة الطيران على إعارة طائرات الهاريكين لسلاح الطيران الملكى المصري فى شهر يناير والإعلان عن استعدادها لبيع طائرات سبيتفير ٩ فى الشهر التالى، رغم الجهود المصرية والاتصالات المكثفة التى تم إجراؤها مع وزارة الطيران وقيادة القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط بعد الحرب لشراء طائرات بريطانية، والتى لم تسفر عن شيء خلال عام ١٩٤٥.

فقد جاءت موافقة وزارة الطيران بالنسبة للهريكين وإعلان قيادة القوات الجوية الملكية

(١) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، بريطانيا وفلسطين ١٩٤٥ – ١٩٤٨ (ط ١؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٦)، ص ٧٠.

بالنسبة لطائرات سبيتفير ٩ بعد أن تبلورت السياسة الدفاعية البريطانية الجديدة فى الشرق الأوسط من ناحية، وتلميح وزارة النقراشى فى مذكرة ٢٠ ديسمبر بقبولها لاستمرار التحالف مع بريطانيا من ناحية أخرى.

وتطبيقاً لهذه السياسة ـ عندما بدأت المباحثات التمهيدية بين إسماعيل صدقى والسفير البريطانى قبل بدء المفاوضات الرسمية فى أبريل ١٩٤٦ ـ نبَّه الأخير رئيس الوزراء المصرى إلى الخط العام للسياسة الدفاعية البريطانية الجديدة قائلاً.

«إن الحكومة البريطانية لا تفكر فى اتفاق ثنائى يرمى إلى استخدام قواعد فى الأراضى المصرية للدفاع عن الإمبراطورية أو مواجهة أى اعتداء يقع علي مصر فقط، بل هى تفكر فى تدابير مشتركة على أساس سلامة جميع الدول التى لها مصالح حيوية فى الشرق الأوسط وخاصة بلدينا» (١).

كما أصدرت الحكومة البريطانية فى ٧ مارس ١٩٤٦ بياناً أعلنت فيه استعدادها لسحب جميع قواتها البرية والبحرية والجوية من مصر، مركزة على توطيد محالفتها معها على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة، وأن يتقرر بالمفاوضات مراحل الجلاء والموعد الذى يتم فيه، والاتفاق على ما يجب اتخاذه من تدابير لتحقيق التعاون بين الحكومتين فى حالة الحرب أو خطر وقوعها (٢).

وفى أكوبر ١٩٤٦ عقد بيڤين مؤتمراً موسعاً حضره القادة العسكريون والدبلوماسيون والمستشارون العاملون فى حقل الشرق الأوسط، وأبلغ الحاضرين أن ثمة تغييرا فى خطط بريطانيا الامبراطورية يقتضى سحب القسط الأكبر من القوات البريطانية من الأراضى العربية فى مقابل أن توقع الدول العربية معاهدات تضمن للقوات البريطانية العودة فى حالة الحرب أو خطرها الداهم (٣).

ومن ذلك، نرى أن اهتمام قائد الفرقة الجوية «شيك» بإعداد خطة تطوير سلاح الطيران الملكى المصرى فى خريف ١٩٤٦ بالشكل والافتراض الذى بُنيت عليه، كان له ما يبرره رغم

(١) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ١١٧.

(٢) نفس المرجع، ص ١١٩.

(٣) عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ٦٨ – ٦٩.

شكواه من عدم توفر البيانات اللازمة له من الحكومة المصرية. فقد كان على القوات الجوية البريطانية أن تعتمد على سلاح الطيران الملكى المصرى فى حالة جلائها عن مصر طبقاً لما كانت تجرى عليه المفاوضات آنذاك (١).

أما العامل الثانى فى تزايد الاهتمام البريطانى بتطوير القوة الجوية المصرية عام ١٩٤٦، فيعود إلى التحرك المصرى نحو التفاوض مع الحكومة البريطانية على أساس قبول استمرار التحالف، وهو المعنى الذى ألمحت إليه المذكرة المصرية لوزارة النقراشى فى ٢٠ ديسمبر، وبدأت على أساسه المفاوضات المصرية ـ البريطانية فى عهد حكومة إسماعيل صدقى.

وقد ذكر وزير الطيران البريطانى ـ وأحد أعضاء وفد المفاوضات فى الجولة الأولى ـ فى أول لقاء له مع رئيس الوزراء المصرى، أنهما متفاهمان حول «أن نكون صديقين متحالفين... وتصبح المسألة مسألة خبراء يبدون آراءهم فى كيف يُؤَدىً واجب الدفاع من جانبنا» (٢).

ومن ثم، نرى أن مبدأ التحالف لم يكن مسألة خلافية عام ١٩٤٦، سواء على عهد حكومة النقراشى أو إسماعيل صدقى التى خلفتها.

والجدير بالملاحظة أن خطاب السفير البريطانى إلى وزير خارجيته، والذى يطالب فيه بتلافى القصور الذى ظهر فى إمداد سلاح الطيران الملكى بالطائرات البريطانية ـ والذى سبقت الإشارة إليه ـ كتب فى ٢٧ يونيو ١٩٤٦ مواكباً لاتفاق وفدى المفاوضات على مدة الجلاء عن مصر وتشكيل لجنة الدفاع المشترك، بعد أن كانت المفاوضات قد توقفت فى ٢٣ مايو للتشاور حول ذلك الخلاف.

كما كان الوصول إلى اتفاق بين الجانبين ـ المصرى والبريطانى ـ فى النصف الثانى من أكتوبر ١٩٤٦ وتوقيع مشروع صدقى ـ بيفن بالأحرف الأولى، أحد الأسباب الرئيسية فى نجاح بعثة سلاح الطيران الملكى المصرية فى مهمتها فى المملكة المتحدة فى الشهر التالى لتوقيع الاتفاق.

وبالنسبة للعامل الثالث فى تزايد الاهتمام البريطانى النسبى بتطوير القوة الجوية المصرية

(١) Air 2/ 2769, 27A, op. cit., p.2.

(٢) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ١١٩.

عام ١٩٤٦، وهو الجهود الأمريكية للنفاذ إلى مصر، فقد سجلت الوثائق البريطانية قلق البعثة العسكرية من تزايد النشاط الجوى الأمريكى فى مصر فى ذلك الوقت، وتوصياتها المتكررة بضرورة تدعيم القوة الجوية المصرية وإعادة تسليحها حتى لا تتجه مصر إلى الجانب الأمريكى، الذى تزايد اهتمامه بالشرق الأوسط.

ففى تقريره رقم ٢٠، أشار قائد الفرقة الجوية «شيك» إلى أن «هناك دلائل على قيام الأمريكيين بجهود مكثفة لفتح أسواق لكل من الطائرات المدنية والعسكرية فى مصر. ولذا، فإننى أرى أنه من الحكمة إمداد وحدات سلاح الطيران الملكى المصرى ـ على قدر الإمكان ـ بطائرات هاريكين وسبيتفير، التى تستغنى عنها القوات الجوية الملكية، لملء الثغرة، حتى تتيسر الطرازات الحديثة من الطائرات البريطانية» (١).

وفى تقريره التالى كرر «شيك» إشارته إلى الجهود الأمريكية لاختراق سلاح الطيران الملكى المصرى قائلاً:

«هناك دلائل لاستمرار الجهود الأمريكية المكثفة لبناء علاقات ودية مع سلاح الطيران الملكى المصرى. وقد بلغت تلك الجهود ذروتها فى الدعوة إلى إرسال عدد من ضباط الجيش وسلاح الطيران الملكى المصرى لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية» (٢).

وقد حاولت الحكومة البريطانية معالجة الموقف الأمريكى عام ١٩٤٦، من خلال إعارة وبيع الطائرات التى تستغنى عنها القوات الجوية الملكية إلى سلاح الطيران الملكى المصرى ـ كما حدث فى أوائل عام ١٩٤٦ بالنسبة لإعارة ٢٠ طائرة هاريكين وموافقتها على بيع ٤٠ طائرة سبيتفير ٩(٣) ـ وإظهار حسن النية لتلبية مطالب سلاح الطيران الملكي المصرى المحددة بدقة، والتى تقدم فى الوقت المناسب بالنسبة للإنتاج الجديد من طراز سبيتفير ٢٤، كما حدث خلال زيارة بعثة سلاح الطيران للمملكة المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٦(٤).

---

(١) Air 2/ 7269, 20A, op. cit., p.2.

(٢) Air 2/ 2769, 27A, op. cit., pp. 1-2.

(٣) Air 2/ 2769, 15A, op cit., p.9.

(٤) Air 20 / 6906, A.C.A.S. (P) 5524, Minutes of a Meeting held with the Royal Egyptian Air Force Mission, 26.11.194, pp. 2-3.

كان ذلك انعكاساً للاهتمام لبريطانى النسبى عام ١٩٤٦ على تطوير القوة الجوية المصرية. أما على الجانب المصرى، فمنذ نهاية الحرب والحكومة المصرية تسعى جاهدة لتطوير سلاح الطيران، إلا أن السياسة البريطانية كانت تقف دائما كحجر عثرة فى سبيل ذلك التطوير، إلى أن بدأ الانفراج نسبياً خلال عام ١٩٤٦ عندما تغيرت السياسة الدفاعية البريطانية فى الشرق الأوسط كما رأينا.

فبالإضافة إلى إعادة تسليح السربين الأول والثانى بطائرات سپيتفير ٩، والتى سبقة الإشارة إليها، نجحت جهود الحكومة المصرية مع وزارة الطيران البريطانية فى الحصول على ١٦ طائرة «هارڤارد Harvard » على سبيل الإعارة، بالإضافة إلى العشرين طائرة هاريكين ٢ سى، والتى سبقت إعارتها فى شهر يناير كتعويض عن طائرات الماستر. كما استردت الحكومة البريطانية الطائرات الأخيرة بعد توقفها عن الطيران تماما فى نهاية عام ١٩٤٥، مع إعادة ثمنها إلى الحكومة المصرية، عدا مبلغ زهيد نظير فترة استخدامها (١).

ورغم أن اللواء أحمد عطية وزير الدفاع المصرى كان قد أبدى نواياه فى عدم شراء أى طائرات مستعملة بعد صفقة طائرات «سبيتفير٩» إلا أنه يبدو أن الحكومة المصرية وجدت صفقة أمريكية زهيدة الثمن، فاشترت ـ على غير نصيحة كبير ضباط الطيران بالبعثة البريطانية ـ ثمانى طائرات نقل من طراز «داكوتا Dakota » مستعملة. كما تم نقل بعض طائرات الداكوتا من المخلفات الأمريكية إلى مطار ألماظة (لاستخدامها كقطع غيار للطائرات الأخرى)، وكانت الحجة التى برر بها الحكومة المصرية للجانب البريطانى شراء هذه الطائرات، هى رغبتها فى تأسيس خدمة بريد حربى إلى الخرطوم (٢).

ويبدو أن جهود الحكومة لإعادة تسليح أسراب سلاح الطيران الملكى المصرى بطائرات جديدة خلال عام ١٩٤٦، لم يكن يحكمها خطة طويلة الأجل على ضوء المشروعات السابقة. فقد صرح وزير الدفاع المصرى لقائد الفرقة الجوية شيك عشية سفر الأخير مع بعثة سلاح الطيران الملكى المصرى إلى المملكة المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٦، أنه ينوى إنفاق ٢ مليون جنيه لشراء طائرات ومعدات لسلاح الطيران. ولما أخطره شيك بأن ذلك لا يكفى إلا لشراء

(١) Air 2/ 2769, 15A, op cit., p.2. - Air 20 / 6906, A.C.A.S. (P) 5340, AppendixB, Visit of R.E.A.F. Mission , Working party No.1, 12.11.1946, p.2.

(٢) Air 2/ 2769, 20 A op. cit., p. 3,7.

الطائرات اللازمة لأربعة أسراب دون احتياطى أو قطع غيار أو أى إحلال للخسائر، وأنه سيكون إهداراً لمبلغ كبير من المال دون أن يكون هناك خطة معدة جيدا ومُصَدقٌ عليها فى كل تفاصيلها من الحكومة المصرية، وأنه لا بديل عن هذه الخطة، رد عليه الوزير قائلاً: «أنه سيحاول الحصول على بعض المال الإضافى فيما بعد» (١).

ويُفهم من محاضر اجتماعات بعثة سلاح الطيران الملكى المصرى خلال زيارتها للمملكة المتحدة فى شهر نوفمبر، أن جهود الحكومة المصرية لتطوير القوة الجوية المصرية آنذاك تركزت على رفع كفاءة الوحدات العاملة فعلاً بإعادة تسليحها بطائرات جديدة خلال برنامج زمنى قصير المدى قبل التحول إلى الطائرات النفاثة فى أوائل عام ١٩٤٨(٢).

ويشتمل البرنامج الزمنى الذى قدمته بعثة سلاح الطيران خلال الزيارة على مرحلتين كما يلى(٣):

المرحلة الأولى: وتنتهى فى مايو ١٩٤٧ ويتم فيها:

(١) إعادة تسليح سرب مقاتل وسرب مقاتلات استطلاع على أساس ست عشرة طائرة قوة أصلية وأربع طائرات احتياطية لكل سرب.

(٢) إعادة تسليح سرب تدريب ابتدائى على أساس خمس وعشرين طائرة قوة أصلية وخمس طائرات احتياطية.

المرحلة الثانية: من مايو ١٩٤٧ حتى فبراير ١٩٤٨ ويتم فيها:

(١) إعادة تسليح سربين مقاتلات كالمرحلة الأولى:

(٢) تشكيل سرب نقل جوى متوسط المدى، يتكون من أربع طائرات لنقل كبار الشخصيات بالإضافة إلى ست طائرات نقل متوسط.

---

(١) Air 2/ 2769, 27A, op. cit., p.3.

(٢) Air 20/ 6906, A.C.A.S. (P) 5340, Appendix D, Vidite of R.E.A.F. Mission, Working party NO. 3.13.11.1946, p.1.

(٣) Ibid., pp. 1-2 .

(٣) تشكيل سرب مختلط للاستطلاع بالصور ورش المبيدات، يتكون من ست طائرات ذات محركين للاستطلاع بالصور وأربع طائرات لرش المبيدات.

وقد وافقت وزارة الطيران على تزويد مصر بطائرات «سبيتفير٢٤» من الإنتاج الجديد لإعادة تسليح أسراب القتال بها بشرط أن تتقدم مصر بطلباتها بأسرع ما يمكن حتى يمكن عمل حسابها فى الإنتاج الجديد (١).

وبالنسبة لطائرات التدريب الابتدائى فقد أوصى الجانب البريطانى بأن تقدم مصر أمر شراء بأسرع ما يمكن حتى يمكن حجز احتياجاتها من الإنتاج الجديد نظراً لأنه لم يكن هناك آنذاك أية طائرات للتدريب الابتدائى فى الإنتاج (٢).

إلا أن قائد اللواء الجوى أحمد ناجى رئيس البعثة كان غير مفروض لاتخاذ قرارات فورية، سواء بالنسبة لاحتياجات المرحلة الأولى أو الثانية، وكان كل مايستطيعه هو عرض الموضوع على وزير الدفاع الوطنى عند عودته (٣).

وقد قدمت إدارة سلاح الطيران ـ على أثر عودة بعثتها ـ توصياتها إلى وزير الدفاع بشراء أعداد ضخمة من الطائرات والمعدات، إلا أن الموضوع تم تجميده حتى يتضح الموقف السياسى(٤).

وبعد أقل من أسبوعين من عودة البعثة سقطت وزارة إسماعيل صدقى بسبب معارضة القوى الوطنية للاتفاق الذى وقعه مع الحكومة البريطانية من ناحية، وإحساس الشعب المصرى أن رئيس وزرائه يحاول خداعه بالنسبة لقضية السودان من ناحية أخرى، بالإضافة إلى أن الحكومة البريطانية وجدت أنه غير قادر على مصارحة الشعب المصرى بالاتفاق الذى وقع عليه، فضلا عن إقناع الشعب به (٥). ومن ثم، لم تر توصيات إدارة سلاح الطيران بشأن إعادة تسليح الأسراب المصرية طريقها إلى النور.

---

(١) Ibid., p.2.

(٢) Air 20/ 6906, A.C.A.S. (P) 5367A, Minutes of a Meeting held with the R.E.A.F. Mission, 26.11.1946, p.3.

(٣) Idem.

(٤) Air 2/ 2769, 27A,op. cit., p.1.

(٥) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ١٢٧ - ١٢٩.

إلا أن جهود وزارة إسماعيل صدقى حيال تطوير سلاح الطيران عام ١٩٤٦ لم تكن قاصرة على تطوير التسليح، فقد تعدى ذلك إلى بحث زيادة القوة القتالية لسلاح الطيران فى إطار خطة خمسية لتطوير القوات المسلحة المصرية كلها. ورغم وجود المشروع الذى أعدته إدارة سلاح الطيران فى أواخر عهد وزارة النقراشى الأولى ـ وقُدم إلى وزير الدفاع الجديد فى ٢٥، ٢٧ مارس ١٩٤٦ ـ بعد سقوط وزارة النقراشى ـ إلا أنه يبدو أن اللواء أحمد عطية كان يريد مزيدا من الدراسة عن طريق البعثة البريطانية لتحديد حجم القوات اللازمة للدفاع عن القناة على ضوء السياسة المصرية والبريطانية الجديدة، ومن ثم، جاء تكليفه لرئيس البعثة العسكرية البريطانية بإعداد تلك الدراسة [١].

وعلى ذلك، أعدَّ قائد الفرقة الجوية «شيك» الخطة العامة لتطوير سلاح الطيران ـ التى سبقت الإشارة إليها ـ كجزء من الخطة الخمسية المطلوبة من البعثة. ولما كان «شيك» قد قدم خطته إلى وزارة الطيران فى شهر نوفمبر لدراستها وإبداء الرأى فيها [٢]، فإنه لم يتمكن من تقديمها إلى حكومة إسماعيل صدقى قبل سقوطها.

إلا أنه يبدو أن الخطة الخمسية التى كانت تعدها البعثة العسكرية البريطانية لم تكن الوحيدة التى يجرى إعدادها فى ذلك الوقت، فقد كانت إدارة سلاح الطيران تعد لخطة أكثر طموحا آنذاك. فبينما كان قائد الفرقة الجوية «شيك» يعد خطته العامة ذات الأربعة عشر سربا ـ والتى سبقت الإشارة إليها ـ كان المسئولون فى سلاح الطيران المصرى يعدون لخطة خمسية أخرى لتشكيل قوة جوية من ثلاثين سربا، إلا أن الموضوع كان لازال قيد الدراسة خلال عام ١٩٤٦[٣].

٣ - فى ظل قطع المفاوضات والاحتكام إلى مجلس الأمن:

مع تولى النقراشى وزارته الثانية وبدء عام ١٩٤٧، دخلت العلاقات المصرية ـ البريطانية منعطفا جديدا. فقد قام النقراشى بمفاوضة الإنجليز سراً قرابة شهر ونصف محاولا إنقاذ

---

(١) بكر، الوجود البريطانى فى الجيش المصرى، ص ٢٨٨.

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٩٨، ملف وزارة الحربية والبحرية ـ مكتب الوزير، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الدفاع الأعلى عن تعزيز وتسليح الجيش، ١١ نوفمبر ١٩٤٧، ص ٦.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

مشروع صدقى ـ بيفن، بوصفه وحزبه كانا من الموافقين عليه فى وزارة إسماعيل صدقى السابقة. إلا أن المفاوضات تحطمت على صخرة السودان، حيث رفضت الحكومة البريطانية المساس بصلاحيتها فيه. ومن ثم، لم يجد النقراشى بُداً من إعلان قطع المفاوضات فى ٢٥ يناير ١٩٤٧، تمهيداً لعرض القضية على مجلس الأمن (١).

وما لبث وزير الدفاع أن أخطر رئيس البعثة العسكرية البريطانية فى الشهر نفسه أنه يجب تخفيض أفراد البعثة فى الثلاثين من يونيو ١٩٤٧، على أن يتم إلغاؤها كلياً فى آخر ديسمبر من العام نفسه (٢). وفى الثانى من مارس تلقى السفير البريطانى خطاباً من النقراشى يحمل المعنى نفسه. وقد أبلغ السفير حكومته أنه سيناقش الأمر مع القادة العسكريين البريطانيين(٣).

وبينما كانت مراسلات السفير البريطانى إلى حكومته تحثها على ربط الجلاء عن مصر بوجود البعثة العسكرية البريطانية فيها، كان قادة القوات البريطانية فى الشرق الأوسط يرون أن إلغاء البعثة قد يُعرِّض زيادة كفاءة القوات المصرية للخطر. ولما كانت سياسة الدفاع المشترك تهدف إلى قيام القوات المصرية بدور أكبر إلى جانب القوات البريطانية، وحماية وإدارة قواعد الأخيرة عند جلائها عن مصر، فإن القيادات البريطانية كانت تنظر إلى قرار إلغاء البعثة العسكرية بكثير من الريبة. ورأت كنوع من الرد الانتقامى أنه يمكن تطبيق عقوبات عسكرية على مصر، مثل إلغاء الأماكن المصرية فى الدورات التعليمية ببريطانيا، والكف عن الإمداد بالمعدات، فى حالة إصرار الحكومة المصرية على إلغاء البعثة البريطانية (٤).

إلا أن القيادات البريطانية فى الشرق الأوسط جذرت فى الوقت نفسه، أن مثل هذه العقوبات ـ فى حالة تقريرها ـ سيكون لها أثران ضاران هما (٥):

(١) أن هذا الإجراء قد يقلِّل من كفاءة القوات المصرية التى تهدف بريطانيا إلى زيادتها تبعاً لسياستها الجديدة.

---

(١) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ١٣٦ – ١٤٠.

(٢) Air 2/ 2769, 27A, op. cit., p.1.

(٣) بكر، الوجود البريطانى فى الجيش المصرى، ص ٢٩٠.

(٤) نفس المرجع، ص ٢٩٣– ٢٩٤.

(٥) نفس المرجع، ص ٢٩٤.

(٢) أن هذا الإجراء قد يخلق نوعاً من العلاقات السيئة بين القوات البريطانية والمصرية يأخذ سنوات كثيرة لإزالته.

وبعد تقليب الأمر على كافة وجوهه فى وزارة الخارجية البريطانية، انتهت إلى سلامة موقف مصر من الناحية القانونية. بالنسبة لإنهاء مهمة البعثة العسكرية البريطانية. فقد حددت المذكرة الثالثة الملحقة بمعاهدة ١٩٣٦ ــ بصورة قطعية ـ أن استمرار البعثة في مهمتها مرهون برغبة الحكومة المصرية (١).

وعلى ذلك كان قرار الحكومة البريطانية ــ رداً على إلغاء مهمة البعثة ــ هو أن يقدم سفيرها مذكرة إلى الملك فاروق مضمونها:

«إنه لأمر ذى أهمية كبيرة لحكومة صاحب الجلالة أن تتخذ الحكومة المصرية هذا الإجراء المفاجىء للتخلص من المساعدة الحربية للخبراء البريطانيين. إن الدفاع عن الشرق الأوسط الذى يهم كل من بريطانيا ومصر بصورة حيوية، يعتمد فى الدرجة الأولى على التعاون الوثيق بين القوات العسكرية البريطانية والمصرية. وقد أُعترف بهذا المبدأ منذ زمن طويل، وأُتخذت الترتيبات للاستمرار فى تطبيقه، وذلك بإنشاء مجلس الدفاع الذى شكل واحدا من الملامح الأساسية لمسودة المعاهدة التى اتُفق عليها خلال المفاوضات التى قُطعت الآن بواسطة الحكومة المصرية.

«إنه من الحق القول بأن وجود البعثة العسكرية البريطانية كان ولا زال ذا أهمية غير محدودة، سواء فى جعل ومواصلة تقوية القوات المصرية ورفع كفاءتها، أو فى ضمان التعاون المتبادل بين الجيوش البريطانية والمصرية. ولايمكن المحافظة على هذه المسائل حتى يتم للبعثة إكمال واجباتها. إن حكومة صاحب الجلالة ــ بناءً على ذلك ــ لا تستطيع إلا أن تعتقد أن الخطوة التى تفكر فيها الآن الحكومة المصرية بالاستغناء عن خدمات البعثة العسكرية البريطانية لها آثار وبيلة على السلام والأمن فى الشرق الأوسط» (٢).

كما أشارت الحكومة البريطانية على سفيرها بالقاهرة، أن يؤكد على تلهف الحكومة البريطانية للمساعدة على تقوية الجيش المصرى والسلاح الجوى. وأن فى استطاعتها أن تقدم

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٩٧ – ٢٩٨.

ملخصا بما لازال الجيش المصرى محتاجا إليه، وأن يوضح السفير الصعوبة الذى ستلاقيها مصر إذا حاولت أن تقوم بهذا العمل دون مساعدة (١).

ومن هذه المذكرة وتوجيهات الحكومة البريطانية إلى سفيرها، نرى أن الحكومة البريطانية اتجهت فى ردها على إلغاء بعثتها، إلى تقديم تهديد مستتر إلى الملك فاروق بأن ذلك الإلغاء لو تم، فإنه سينعكس على موضوع المعاهدة وجلاء القوات البريطانية من ناحية، والمساعدة البريطانية لتقوية القوات المصرية ورفع كفاءتها من ناحية أخرى، فضلا عن إبراز القصور الذى تعانيه القوات المصرية فى المعدات والتدريب والذى يصعب مواجهته دون المساعدة البريطانية.

وفى هذا الإطار يمكن فهم الخطاب الذى أرسله رئيس البعثة العسكرية البريطانية إلى وزير الدفاع المصرى فى ١٤ أبريل ١٩٤٧، والذى يحذر فيه من الوضع السيء للدفاع الجوى عن مصر والمطالب اللازمة لمواجهته.

فبعد أن أقر رئيس البعثة بأن الموضوع كان يشغل باله من مدة، وأنه بعد دراسته للموقف مع مستشاريه وجد أنّ من واجبه أن يضع ذلك الموقف أمام وزير الدفاع المصرى، استعرض رئيس البعثة ذلك الموقف ومتطلباته كما يلى:

«(١) الوضع الحالى:

«طبقاً للوضع الحالى، فقد تم سحب نظام الإنذار المبكر الخاص بالقوات الجوية الملكية، والذى كان يحمى مصر خلال الحرب، وتم فك معداته. وعلى أية حال، فإن هذه المعدات قد بليت وأصبحت غير ملائمة لتخلفها. وحدث الشيء نفسه بالنسبة للمدفعية البريطانية المضادة للطائرات ـ التى قامت لبضع سنوات مضت بتوفير الحماية لمصر ضد الهجوم الجوى ـ فقد تم سحبها أيضا.

«وعلى ذلك فإن توفير مثل هذه الحماية للبلاد يقع على عاتق الجيش وسلاح الطيران الملكى المصرى، ولا يتوفر لهذه القوات نظام إنذار مبكر، فضلا عن نظام المقاتلات الليلية ونظام السيطرة الأرضية على المقاتلات. ويوجد بعض المعدات القليلة للإنذار التكتيكى وإدارة نيران المدفعية المضادة للطائرات.

(١) نفس المرجع، ٢٩٨.

«ومن ثم، فإن الوضع الحالى يجعل البلاد لاحَوْلَ لها ولاقوة فى مواجهة الهجوم الجوى من أى اتجاه، فضلا عن عدم إمكانية إنذار أفراد الشعب المدنيين.

«(٢) نظام الإنذار بعيد المدى:

«إن أولى المعدات الملحة للدفاع عن مصر، هى بعض أنظمة الإنذار المبكر ضد الهجوم الجوى. وقد أعد كبير مستشارى الطيران خطة لتوسع سلاح الطيران الملكى المصرى. وسيتم تسليمها إليكم قريباً من خلال مدير سلاح الطيران للاسترشاد بها، وستشمل هذه الخطة التوصيات التفصيلية للمنشآت اللازمة لنظام إنذار مبكر فعّال.

«وطبقاً للخطوط العامة لهذه الخطة فإن البلاد تحتاج إلى ثلاث محطات إنذار على الأقل للدفاع عن الدلتا، بالإضافة إلى محطة أخرى لحماية منطقة القناة. كما تحتاج مناطق الصحراء الغربية ومصر العليا وساحل البحر الأحمر ومناطق الحدود الأخرى إلى ثلاث محطات أخرى خفيفة الحركة.

«ومثل هذه المحطات سوف تغطى ما بين ٧٥ . ٢٥٠ ميلاً طبقاً لنوع الجهاز المستخدم والطبيعة الجغرافية للموقع.

«(٣) عمل المقاتلات الليلية:

«ترتبط السيطرة الأرضية على طائرات القتال الليلى بنظام الإنذار المبكر بعيد المدى. فالطائرة نفسها تحمل معدات الردار اللازمة للسيطرة على استخدام تسليحها. ومن المحتمل أن تكون أفضل الدفاعات ضد الهجوم الجوى ليلا.

«وعلى ذلك، فإنه يمكن تحقيق قدر من التأمين لمصر ضد هذا الشكل من الهجوم الجوى، بتسليح سربين بهذا الطراز من الطائرات (المقاتلات الليلية المجهزة رادرياً)، مع التجهيزات الكاملة للمعدات الأرضية اللازمة لهذا النظام، فى حالة تبني هذا الأسلوب فى الدفاع عن مصر» [١].

وبعد استعراض المشكلة واقتراح علاجها يصل رئيس البعثة إلى الهدف الحقيقى من

(١) Air 23/ 8346, 12A, Chief of B.M.M. to Egyptian Army to Miniser for National Defence, seret letter, No. M/ 48/ 4, 14.4.1947, pp. 1-2.

خطابه، وهو إبراز المصاعب التى ستواجه الحكومة المصرية وتحتاج فيها إلى المعاونة البريطانية بطبيعة الأحوال، فيستطرد قائلاً: «إلا أن هناك بعض الصعوبات وهى:

(أ) تدريب أفراد هذه الأسراب، حيث يعتبر ذلك عملا معقداً وفنياً بدرجة كبيرة. ومن المشكوك فيه أن يكون الأفراد الموجودون الآن بسلاح الطيران الملكى المصرى لائقين للتدريب على هذا النوع من المعدات. وقد وجُدت صعوبات كبيرة فى المملكة المتحدة لإيجاد مثل هؤلاء الأفراد وتدريبهم.

(ب) إن ثمن هذا النوع من المعدات سيكون مرتفعاً بالتأكيد.

(جـ) إمكانية توفر طراز ملائم من الطائرات» (١).

ثم ينصح رئيس البعثة وزير الدفاع بدراسة هذه المصاعب لتقرير مدى إمكانية التغلب عليها.

وبعد أن يستعرض رئيس البعثة موقف المدفعية المضادة للطائرات، وعمل الرادار فى السيطرة على الأنوار الكاشفة، والتعاون بين المدفعية والأنوار الكاشفة، يصل إلى خلاصة خطابه قائلاً:

«ومما سبق يمكن أن نرى أن هناك خطوات محددة يجب على الحكومة المصرية القيام بها، إذا أرادت ألا تجعل البلاد فريسة سهلة لأول معتدٍ وهذه الخطوات هى:

(أ) توفير نظام مبكر على النمط الذى تحدد فى الخطة العامة للتوسع لسلاح الطيران والتى ستسلم إلى مدير سلاح الطيران للاسترشاد بها.

(ب) توفير نظام مقاتلات ليلية ملائم، مع مراكز السيطرة الأرضية، والتى تغطى كل النقاط الهامة.

(جـ) توفير نظام رادارى كامل للدفاع الجوى العالى، كما هو محدد فى خطة الثلاث سنوات للجيش.

(د) توفير المعدات الكاملة لنظام الأنوار الكاشفة المسيطر عليها رادارياً، والتى تسمح بالتعاون مع المقاتلات غير المجهزة رادارياً ليلا. وهو ما يوفر بديلا عن نظام المقاتلات الليلية المسيطر

(١) Ibid., p.2

عليها تماماً بالرادار. ويمكن التدريب على ذلك النظام فى الحال بما يحقق حماية مفيدة مرحليا.

(هـ) توفير طائرات قادرة على القيام بوظيفة مزدوجة خلال الحرب. سواء فى الدفاع الجوى أو الاستطلاع، الأمر الذى يمكن تحقيقه بتسليح الأسراب بطراز حديث من الطائرات كما سبق اقتراحه. وبدون الهدف المقطور، فإن مستوي الرماية من الجو للجو سيستمر فى التدهور بطريقة حتمية.

«والخلاصة، فإننى أؤمن بأنه مامن بلدٍ يستطيع أن يُؤمِّن وجوده فى الوقت الحاضر دون دفاع جوى. وفى الأيام المضطربة التى نعيش فيها. فإنه فى غاية الأهمية لحياة الأمة، أن يتوفر لها نظام ملائم للدفاع الجوى. ولذا فإننى اقترح دراسة هذا الخطاب مع الخطة العامة لتوسيع سلاح الطيران الملكى المصرى وأن يأخذ الموضوع كله أقصى درجات الأهمية وسرعة البحث بواسطة مجلس الدفاع الأعلى» (١).

ولو نظرنا إلى هذا الخطاب بعيدا عن الظروف التى كتب فيها والغرض الذى كتب من أجله لوجدنا أنه لاغبار عليه، بل إنه يحث الحكومة المصرية لمعالجة أحد أوجه القصور البارزة فى نظامها الدفاعى عن مصر، ومقدما الحلول المرحلية والطويلة الأجل لملاقاة ذلك القصور، وهو أمر كان يُشكر عليه رئيس البعثة البريطانية لو كانت نواياه خالصة فعلا، وقدم تلك النصيحة قبل قرار الحكومة المصرية فى شهر يناير بإلغاء البعثة البريطانية، وقبل توجيهات الحكومة البريطانية ـ السابق الإشارة إليها ـ بإظهار تلهف الحكومة البريطانية على المساعدة فى تقوية الجيش وسلاح الطيران، وتقديم بيان بأوجه النقص التى يحتاجانها، مع إبراز المصاعب التى ستواجهها مصر، إذا حاولت تلافى ذلك القصور دون مساعدة (بريطانية). وعلى ذلك، فإن أفضل مايمكن أن توصف به نصيحة رئيس البعثة العسكرية البريطانية، وتوصياته أنها كانت حقاً يرُاد به باطلا.

وفى إطار السياسة البريطانية نفسها قدم قائد الفرقة الجوية «شيك» الخطة العامة لمشروع التوسع فى سلاح الطيران الملكى المصرى ـ والتى أعدها بالتعاون مع قيادة القوات الجوية البريطانية فى مصر فى خريف ١٩٤٦ وسبقت الإشارة إليها ـ إلى وزير الدفاع الوطنى فى

(١) Ibid., p.3.

٢٥ أبريل ١٩٤٧[١]، رغم أن وزارة الطيران كانت قد أخطرته برقيا فور عودته من المملكة المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٦، وبعد دراستها لتلك الخطة، أنه يمكنه تقديمها إلى مدير سلاح الطيران الملكى المصرى،كتصور لتقييمه لقدرة سلاح الطيران على التوسع [٢]، إلا أن كبير ضباط الطيران بالبعثة البريطانية لم يقدم خطته إلى مدير سلاح الطيران إلا بعد حوالى خمسة أشهر من عودته إلى مصر وتلقيه برقية وزارة الطيران.

ويبدو أن تأخر تقديم الخطة التى طلبها اللواء أحمد عطيه من البعثة البريطانية عام ١٩٤٦ على عهد وزارة إسماعيل صدقى، ولم تُقدم إلا فى ٢٥ أبريل ١٩٤٧ فى عهد وزارة النقراشى قد أثارت تساؤل وزير الدفاع آنذاك، فسأل «شيك» قائلا:

«لماذا لم يعد البريطانيون هذه الخطة مبكرا؟» [٣].

فكان جواب الأخير على تساؤل الوزير: «إن ذلك التأخير يعود إلى عدم توفير البيانات عن القرارات السياسية والمعلومات التى طُلبت من الحكومة المصرية لإعداد هذه الخطة. وأنه سيكون مستحيلا إعداد الخطه التفصيلية قبل تلقى البيانات المطلوبة» [٤]. وهذا القول من «شيك» فيه كثير من المغالطة. فتساؤل وزير الدفاع المصرى عن سبب تأخير الخطة. كان مُنْصَبّاً على الخطة التى قدمها شيك إليه وليس على الخطة التفصيلية التى أشار إليها كبير ضباط الطيران بالبعثة البريطانية. حيث إنه كان قادراً على إعداد الخطة العامة للتوسع والتى قدمها فعلاً، دون انتظار للبيانات المطلوبة، فلم كان التأخير وتقديمها فى ذلك الوقت بالتحديد، وربطها بخطاب رئيس البعثة، رغم أن وزارة الطيران كانت قد أعطت له الضوء الأخضر فى أواخر عام ١٩٤٦ - قبل إعلان قرار الحكومة بنيتها على إنهاء مهمة البعثة البريطانية - لتقديمها إلى مدير سلاح الطيران؟

إلا أن هذا التساؤل يتلاشى إذا علمنا أن وزارة إسماعيل صدقى قد سقطت فى ٩ ديسمبر ١٩٤٦ بعد تلقى «شيك» لبرقية وزارة الطيران، فكان منطقيا أن يؤجل تقديم خطته إلى أن تتضح اتجاهات الحكومة الجديدة، خاصة أن المفاوضات كانت جارية بين الطرفين

(١) Air 2/ 2769, 27A, op. cit., p.2.

(٢) Air 20/ 6906, A.C.A.S. (P) 6906, Merer to V.C.A.C., confidential Minute, No.D.A.F.L / 1261, 1.4.1947, pp. 1- 2.

(٣) Air 2/ 2769, 27A, loc. cit.

(٤) Idem. - Air 20/6906, R503, H.Q.M.E.DM..E to Air Ministry, top secret tel., No. Apx 280, 14.5.19747.

(المصرى والبريطانى) خلال شهرى ديسمبر ١٩٤٦ ويناير ١٩٤٧ حول المعاهدة، والتى يرتبط بنتائجها التشكيل المستقبلى للقوة الجوية المصرية، ويبدو أنه بعد قطع المفاوضات فى شهر يناير وإعلان الحكومة عن نيتها على إنهاء مهمة البعثة البريطانية، لم يجد قائد الفرقة الجوية«شيك» دافعاً مشجعا لإخطار الحكومة بالخطة التى أعدها.

إلا أنه على ضوء ما استقرت عليه الحكومة البريطانية وتوجيهاتها إلى سفيرها فى مصر ـ بالنسبة لردها على قرار الحكومة المصرية بشأن إنهاء مهمة البعثة البريطانية ـ كان طبيعياً أن يرسل رئيس البعثة خطابه المشار إليه إلى وزير الدفاع المصرى، كما يقدم كبير ضباط الطيران بالبعثة خطته التى طال انتظارها إلى كلٍّ من مدير سلاح الطيران الملكى المصرى ووزير الدفاع الوطنى.

وإذا علمنا أن الصحافة المصرية قد أعلنت فى ٣١ مارس ١٩٤٧، أن الحكومة الأمريكية قد دعت رئيس أركان الحرب المصرى وعدداً من الضباط العظام لزيارة الولايات المتحدة، وأن رئيس البعثة أكد للسفير البريطانى أن المبادرة الأمريكية تشمل ـ بالإضافة إلى الزيارة ـ عرض ثمانى دورات للضباط المصريين فى الولايات المتحدة، بما فى ذلك دورتان فى كلية أركان الحرب، فإننا نستطيع أن نفهم السر فى التحرك السابق لرئيس البعثة البريطانية وكبير ضباط الطيران فيها. فقد استنتج السفير البريطانى من التحرك الأمريكى، أنهم يضغطون من أجل مصالحهم العسكرية فى الشرق الأوسط [١].

وفى الوقت الذى كانت تجرى فيه الأحداث السابقة على الجانب البريطانى، كانت الرئاسات المختلفة فى القوات المسلحة المصرية تضع اللمسات الأخيرة فى «مشروع الدفاع عن البلاد وتعزيز الجيش والطيران والبحرية»، الذى أعدته بناءً على طلب وزير الدفاع على أثر جلاء القوات البريطانية عن منطقتى الدلتا والصحراء الغربية. وتم إعداد هذا المشروع بعيداً عن

(١) بكر، الوجود البريطاني فى الجيش المصرى، ص ٢٩٩.

أنظار البعثة البريطانية وقدمه رئيس هيئة أركان حرب الجيش إلى وزير الدفاع الوطنى فى أبريل ١٩٤٧(١).

وقد اشتمل ذلك المشروع على فيلق مشاة مكون من ثلاث فرق بالإضافة إلى فرقة مدرعة وآلاى مدفعية سواحل وثلاثة ألوية مضادة للطائرات (دفاع جوى)، فضلاً عن ثلاث آليات سيارات مسلحة وثلاث عشرة فصيلة من الهجانة لسلاح الحدود، وما يتبع ذلك من أسلحة معاونة ووحدات إدارية وفنية (٢).

وبالنسبة للقوة البحرية فقد اشتمل المشروع على ثلاث طوفات وقرويطتين واثنتى عشرة كاسحة للألغام وستة لنشات طوربيد، فضلاً عن أحد عشر لنشاً للدفاع الساحلى وثلاثة لنشات للإنقاذ، وما يتبع ذلك من ورش ومستودعات (٣).

أما عن القوة الجوية، فقد جاء تشكيلها فى ثلاثين سرباً (١٦ مقاتلات نهارية وليلية، ٤ مقاتلات قاذفة وحاملة طوربيد، ٢ قاذفات قنابل، ١ مواصلات، ١ نقل جنود، ٦ تعليم)، وما يتبع ذلك من مخازن وورش ومنشآت لاسلكية ومدارس وحملة فنية وإدارية (٤).

وقُدر تنفيذ المشروع على خمس مراحل سنوية بالنسبة للجيش والطيران وثلاث مراحل بالنسبة للبحرية بتكلفة إجمالية قدرها ٩٥,٥٤٢,٠٠٠ جنيه. وكان نصيب القوة الجوية فى ميزانية المشروع ٢٣,٧٠٠,٠٠٠ جنيه، منها ١٧,٦٠٠,٠٠٠ جنيه للتكلفة الإنشائية، و ٦,١٠٠,٠٠٠ جنيه كزيادة فى المصاريف السنوية بعد الإنشاء (٥).

وقد تضمن المشروع بالنسبة لسلاح الطيران، إنشاء ثلاث قوى جوية فرعية (تشكيلات تعبوية جوية) وقيادة للتعليم تنخرط تحت قيادتها الأسراب السابقة، فضلا عن المنشآت الفنية والإدارية المعاونة وهو ما يعكس الفكر العسكرى البريطانى الذى كان سائداً فى القوات المسلحة المصرية آنذاك.

---

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٩٨، ملف وزارة الحربية – مكتب الوزير، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الدفاع الأعلى عن تعزيز وتسليح الجيش، ١١ نوفمبر ٤٧، ص ٦.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

(٥) نفس المرجع، ص ٧.

فقد أخذت القوة الأولى اسم قوة الدفاع الجوى الثابت (دفاع جوى الدولة) بغرض الدفاع عن الأهداف الحيوية بالبلاد بالتعاون مع وحدات الدفاع الجوى الأخرى (المدفعية المضادة للطائرات والأنوار الكاشفة). وكان قوام تلك القوة كما يلى[١]:

(١) ثلاثة أسراب مقاتلة للدفاع عن منطقتى القناة وشرق الدلتا.

(٢) ثلاثة أسراب مقاتلة للدفاع عن مناطق الدلتا والقاهرة والإسكندرية.

(٣) سرب مقاتل للدفاع عن المنطقة الجنوبية.

(٤)جناح بالونات يوزع على الموانى وقناة السويس، والمراكز الحيوية.

أما القوة الثانية فسُمِّيت قوة حماية السواحل والحدود بغرض تأمين السواحل والحدود المصرية ضد أى أعمال عدائية مع القيام بمهام الاستطلاع والإنقاذ، وكان قوام تلك القوة ثلاثة أسراب، منها سربان مسلحان بالطوربيد والقنابل والسرب الثالث للاستطلاع بعيد المدى[٢].

بينما سُمِّيت القوة الثالثة بالقوة التكتيكية بغرض الحصول على السيطرة الجوية فى أرض المعركة (منطقة العمليات) وتقديم المعاونة الجوية المباشرة للجيش. وكان قوام تلك القوة أربعة عشر سربا مشكلة فى ثلاثة أجنحة كما يلى[٣]:

(١) جناح قاذفات خفيفة من سربين.

(٢) جناح استطلاع استراتيجى من سربين

(٣) جناح مواصلات ونقل من سربين.

(٤) لواء جوى مختلط يتكون من:

---

(١) ديوان الملك، حافظة رقم ١١، ملف مشروع الدفاع عن البلاد وتعزيز الجيش والطيران والبحرية، جزء ٢، ٥ أبريل ١٩٤٧، ص ١٥، الملحق ب.

(٢) نفس المرجع، ص ١٥، الملحق ج.

(٣) نفي المرجع، ص ١٥، الملحق أ.

(أ) جناح استطلاع تكتيكى من سربين.

(ب) جناحى مقاتلات كل من سربين.

(جـ) جناح مقاتلات قاذفة من سربين.

أما قيادة التعليم فقد وُضع تحت قيادتها ستة أسراب لتعليم الطيران وفنون القتال، بالإضافة إلى المدارس الفنية [١].

وقد بُنى المشروع على أساس توفير قوة جوية دفاعية قوية قادرة على التصدى لأى عدوان يقع على مصر من الدول الكبري ذات المطامع الإقليمية، والتى تملك أسلحة طيران قوية، حتى تأتى المعاونة اللازمة من مجلس الأمن، والذى أُنشىء لمنع العدوان، على حد قول واضعى المشروع [٢].

وقد حدَّد المشروع مهام سلاح الطيران الملكى المصرى فيما يلى[٣]:

(١) الدفاع عن وادى النيل ضد أى اعتداء خارجى.

(٢) صيانة الأمن الداخلى فى ربوع وادى النيل.

(٣) صيانة وضمان حرية الملاحة فى قناة السويس.

(٤) المساهمة فى إجابة طلب الأمم المتحدة فيم يختص بالدفاع عن الشرق الأوسط.

وبدراسة ذلك المشروع يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

(١) على المستوى السياسى، يبدو أن واضعى المشروع استبعدوا العمل العسكرى المصرى فى الإطار الثنائى فى ظل معاهدة ١٩٣٦، أو حتى تحت المظلة البريطانية فى إطار سياسة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط، كما كانت تهدف السياسة البريطانية. فقد بُنى المشروع على أساس العمل العسكرى فى إطار الأمم المتحدة وطبقا لقرار مجلس الأمن وليس من خلال المعاهدات والعلاقات المباشرة مع بريطانيا.

---

(١) نفس المرجع، ص ١٥.

(٢) نفس المرجع، ص ٣ - ٤.

(٣) نفس المرجع، ص ١.

ومن ثم، فإن التعاون مع الأخيرة للدفاع عن الشرق الأوسط، أو الدعم المنتظر منها عند تهديد وادى النيل، سيتم فى إطار قرارات مجلس الأمن [١]. وهذا التصور من واضعى المشروع، ،لا يتمشى مع سياسة الحكومة المصرية آنذاك، تجاه مسألة التحالف مع بريطانيا. فقد سلمت وزارتا إسماعيل صدقى والنقراشى من بعده، بمبدأ التحالف مع بريطانيا فى ظل سياسة الدفاع المشترك ـ التى سبقت الإشاره إليها. ـ إليها منذ مشروع معاهدة صدقى ـ بيڤن. وانصبَّ الخلاف بين كل من الحكومة البريطانية والمصرية حول موضوع السودان [٢]. الأمر الذى يوضح افتقار واضعى المشروع إلى التوجيه السياسى السليم. كما أن المشروع أكد مسئولية مصر فى الدفاع عن السودان وصيانة أمنه الداخلى، وهو ما يتمشى من خط السياسية المصرية تجاه السودان آنذاك، والتى كانت تحاول فك القبضة البريطانية عنه، وزيادة الارتباط العضوى بين قطرى وادى النيل.

(٢) على المستوي الاقتصادى، فإنه رغم اعتراف واضعى المشروع بالموقف الحالى الصعب الذى تواجهه البلاد، وأنه ليس هناك فائض فى الميزانية المصرية. فقد جاء المشروع طموحا بأكثر مما تتحمله الميزانية، والتى كان عليها أن تتحمل مشروع التوسع، لا فيما يتعلق بسلاح الطيران فحسب، بل بالنسبة للقوات المسلحة كلها، والتى قُدرِّت تكاليفه الإنشائية بأكثر من اثنين وسبعين مليونا من الجنيهات [٣]. وهذا يعنى أن ميزانية الدولة ستتحمل سنويا مايزيد عن أربعة عشر مليونا من الجنيهات لمشروع التوسع، يضاف إليها ميزانية الدفاع السنوية، والتى ستتزايد تبعاً لتطور تنفيذ المشروع طوال سنواته الخمس. وقُدرت المصاريف السنوية فى آخر سنوات المشروع بأكثر من ثلاثة وعشرين مليونا من الجنيهات للجيش والقوة الجوية فقط. وهو عبء جسيم، لو علمنا أن تلك الزيادة فى المصاريف

(١) نفس المرجع، ص ١، ٣، ٤.

(٢) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ١٢٩، ١٣٦، ١٣٧، ١٤١.

(٣) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٩٨، ملف وزارة الحربية ـ مكتب الوزير، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الدفاع الأعلى، ١١ نوفمبر ١٩٤٧، ص ٧.

السنوية تساوى أكثر من ثلاثة أمثال الميزانية السنوية لوزارة الدفاع عند إعداد المشروع[1]. وهو ما يبرز الاعتماد المالى الكبير الذى كان يجب على حكومة النقراشى تدبيره لو أرادت السير قدماً فى تنفيذ ذلك المشروع، وهو مالم يحدث بطبيعية الحال.

(٣) على المستوي العسكرى، تأثر واضعو المشروع بدروس الحرب العالمية الثانية وتزايد دور القوة الجوية فيها على مستويات الحرب الثلاثة (الاستراتيجية والتعبوية والتكتيكية). كما انعكس الفكر العسكري الغربى على الهيكل التنظيمى للقوة الجوية المصرية المقترحة، من ناحية تقسيمها إلى قوى جوية فرعية لكل منها مجاله الخاص، رغم وجود أسراب متشابهة فى كل منها كأسراب المقاتلات والاستطلاع والمقاتلات القاذفة، وبدون مراعاة لظروف مصر الخاصة وطبيعية الحرب التى يمكن أن تشارك فيها.

فالسياسة الخاصة باستخدام القوات المسلحة المصرية عامة والقوة الجوية خاصة، كانت ـ حتى من وجهة النظر البريطانية فى ظل الدفاع المشترك ـ قاصرة على استخدام تلك القوات فى إطار العمليات الدفاعية داخل الأراضى المصرية. ومن ثم، كان التقسيم الذى أخذ به واضعو المشروع يتنافى مع مبادىء الحشد وتركيز الجهود والاقتصاد فى القوى، والتى كان يمكن تحقيقها من خلال الأخذ بنظام القوة الجوية الواحدة التى تعمل فى إطار المناطق الجوية مع وسائل الدفاع الجوي الأخري تبعاً لاتجاهات التهديد المنتظرة وخصائص الطائرات المستخدمة، مع اتباع المرونة فى تمركزات الوحدات الجوية فى تلك المناطق تبعاً لحجم وأهمية التهديد المنتظر فى كل منها، بحيث يمكن المناورة بأسراب المقاتلات القاذفة والمقاتلات والاستطلاع بين المناطق تبعاً لأسبقيات التهديد. الأمر الذى يسمح بحشد أقصى الجهود من اتجاه إلى آخر ومن مهمة إلى أخرى تبعاً لتطورات الموقف، وهو عين ما فعلته إسرائيل بعد ذلك كما سنرى. وقد أدى عدم وضوح الرؤية بالنسبة لطبيعية العدائيات المنتظرة وقوتها لدى القيادات العسكرية، وتأثرها بالفكر العسكرى الغربى ـ فى غياب التوجيهات السياسية ـ إلى المبالغة فى تقديرات القوة المطلوبة فى كافة المشروعات المصرية المقدمة بعد الحرب لتطوير القوة الجوية المصرية.

وفى ظل قطع المفاوضات وتوتر العلاقات المصرية ـ البريطانية، خاصة بعد قرار إنهاء مهمة البعثة العسكرية البريطانية والالتجاء إلى مجلس الأمن، كانت الرؤية السياسية غير واضحة

(١) المتحف الحربى، ميزانية الدولة المصرية، وزارة الدفاع، تقديرات ميزانية ١٩٤٦ - ١٩٤٧.

أيضاً بالنسبة للحكومة لإرساء سياسة دفاعية راسخة يمكن أن تبنى عليها مشروعات التطوير للقوات المسلحة.

ففى الوقت الذى كانت تعد وتقدم مثل هذه المشروعات من أجهزة القوات المسلحة بناءً على طلب وزير الدفاع، كانت الحكومة تتبع سياسة مالية لضغط الإنفاق العسكرى، والذى خُفِّض عام ١٩٤٧ بأكثر من ٢٣٪ عما عليه عام ١٩٤٦. ومن ثم، لم تتوفر الاعتمادات المالية اللازمة لا للمشروعات السابقة فحسب بل أيضا لعمليات الإحلال الضرورية للمعدات والأسلحة والطائرات التي انتهت أعمارها الافتراضية، ولم تصبح فى حالة صالحة للاستخدام(١).

وحتى الولايات المتحدة التى عُلِّقت عليها الآمال على أثر زيارة الفريق إبراهيم عطا الله لها فى شهر أبريل، وخلال وجود النقراشى فى نيويورك أثناء عرض القضية المصرية فى مجلس الأمن، لم تصل المساعى لديها إلى نتيجة. فرغم مناقشة النقراشى مع المسئولين إرسال بعثة أمريكية بغرض تحديث الجيش والقوة الجوية، وعمل التوصيات اللازمة بشأن سلاح الطيران وإعطاء المشورة الفنية لإنشاء المطارات وتدريب الضباط المصريين فى الولايات المتحدة، إلا أن الحكومة الأمريكية لم تَعِد النقراشى بأى شىء، حتى يتم الفصل فى النزاع المصرى البريطانى أمام مجلس الأمن، تنفيذاً لمطالب الحكومة البريطانية. فقد نجحت الأخيرة فى إقناع الحكومة الأمريكية أن حصول المصريين على المعونة الأمريكية قبل تسوية الخلاف بين الحكومتين (المصرية والبريطانية)، سوف يعرقل تلك التسوية (٢).

وبذلك تعطل تطوير القوة الجوية المصرية، التى كانت قد وصلت فعلاً فى نهاية عام ١٩٤٦، إلى مرحلة فنية حرجة لقدم طائراتها ونقص قطع الغيار والعجز فى طائرات التدريب ومعدات الرماية الجوية وقذف القنابل. وهو ما انعكس بطبيعية الأحوال على كفاءة الوحدات الجوية ومستوى تدريبها.

ويوضح أحد التقارير المقدمة بواسطة مخابرات الطيران البريطانى موقف سلاح الطيران الملكى المصرى فى أوائل عام ١٩٤٧. فعن الموقف الفنى والإمداد بالطائرات أشار التقرير إلى

(١) هيئة البحوث العسكرية، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف رقم ٣١٨، تقدير موقف السلاح الجوى ١ أكتوبر ١٩٤٨، ص ١٠. – ميزانية وزارة الدفاع، تقديرات ١٩٤٦ – ١٩٤٧.

(٢) بكر، الوجود البريطانى فى الجيش المصري، ص ٣٠٢.

أن «كفاءة كل الوحدات مهددة بعدم الصلاحية الفنية. إذ وصلت الطائرات فى كافة الوحدات الجوية إلى نهاية عمرها الافتراضى تقريباً. وعلى ذلك، يواجه سلاح الطيران الملكي المصرى مشكلة تأمين إعادة الإحلال بأسرع ما يمكن، حتى يمكن تجنب انقطاع التدريب الروتينى للوحدات»(١).

وعن الإصلاح والصيانة أشار التقرير إلى أنه «تم إعداد خطة لإنشاء مستودع كبير للمعدات والصيانة قبل اندلاع الحرب، إلا أن نقص الاعتمادات المالية والمواد اللازمة أديا إلى تأخر المشروع» (٢).

وعن التدريب وكفاءة سلاح الطيران، جاء بالتقرير أنه «قد تعطلت كل مستويات التدريب حاليا، نتيجة لنقص صلاحية الطائرات...

«... والكفاءة منخفضة بالنسبة لمستوى القوات الجوية الملكية. حيث تدهور المستوى الذى تم تحقيقه عندما كانت وحدات سلاح الطيران الملكى المصرى تعمل جنباً إلى جنب مع القوات الجوية الملكية (البريطانية خلال الحرب)» (٣).

أما عن حجم سلاح الطيران الملكى المصرى عام ١٩٤٧، فلم تزد قوته عن الستة أسراب، السابق الإشارة إليها، بالإضافة إلى أسراب التدريب فى مدرسة تدريب الطيران وبعض الرفوف المساعدة. والجدير بالملاحظة أن السرب الخامس ظل موجوداً على الورق فقط دون طائرات حتى ذلك الوقت. وقد كان موقف كل من هذه الوحدات فى أول أبريل ١٩٤٧ كما يلى(٤):

السرب الأول (مقاتلات استطلاع):	١٦ طائرة سپيتفير ٩
السرب الثانى (مقاتلات):	١١ طائرة سپيتفير ٩
السرب الثالث (مواصلات):	١٥ طائرة طرازات (أنسن، دكوتا، پيرسفال، ماجستر، لايسندر).

(١) Air 23/ 8346, 9, Extract from A.M.S.I.S., Vol. No. 1, top. secret, 1.1.1947, p.3.

(٢) Idem..

(٣) Idem.

(٤) Air 20/ 6906, ACAS (P) 6902,Present Strength of the Royal Egyptian Air Force, 1.4.1947, p1. (ملحق ٣٠)

الرف الملكى (مواصلات):	٩ طائرة طرازات (لايسندر، أنسن، داكوتا، ماجستر).
السرب الرابع (استطلاع):	٦ طائرة أنسن
السرب الخامس (مقاتلات):	لايكن
السرب السادس (مقاتلات):	١٦ +٣ (خط ثان) طائرة سبيتفير ٥ ب.
رف الأرصاد:	٤ طائرة هاريكين.
رف جر هدف الرماية:	٤ طائرة ديفاينت (غير صالحة).
مدرسة تدريب الطيران:	
سرب التدريب الابتدائى:	٢٥ +٣ (خط ثان)(طائرة ماجستر)
سرب التدريب المتوسط المتقدم:	١٦ طائرة هارفارد.

أما موقف الأفراد فى سلاح الطيران فقد بلغت قوتهم فى أبريل ١٩٤٧ إلى ٢٦٠٠ فرد كما يلى[١]:

١٥٠ ضابطا (طيارون، مهندسون، غير طيارين، فنيون)

١٥٠٠ ضابط صف وجندى (فنيون، مجندون نظاميون غير فنيين)

٩٥٠ مدنيون (موظفون – عمال).

ومما سبق، نرى أن التطورات التى طرأت على العلاقات المصرية ـ البريطانية بعد الحرب وحتى نهاية عام ١٩٤٧، بالإضافة إلى الموقف السياسى غير المستقر فى مصر، مع ضغط الإنفاق العسكرى، أدَّت جميعها إلى تجميد التطور فى سلاح الطيران الملكى المصرى، وتدهور حالته الفنية وكفاءة طياريه. وقد عبر كبير ضباط الطيران بالبعثة العسكرية البريطانية عن ذلك

(١) Idem.

الموقف بدقة قائلاً: «إن الموقف السياسى يظلل سلاح الطيران كسحابة. الأمر الذى جعل كافة أشكال النشاط تبدو متوقفة، حتى ينجلى الموقف وتتضح الرؤية» (١).

ثالثا: تطور المشروع الصهيونى فى فلسطين وأثره على تأسيس القوة الجوية الإسرائيلية:

١ - تطوير المشروع الصهيونى فى فلسطين وبناء القوة العسكرية اليهودية:

فى الوقت الذى كانت مصر تعانى فيه وطأة الاحتلال البريطانى وثقل وجود قواته فيها، منذ أواخر القرن التاسع عشر، كانت فلسطين تتعرض لغزوة استيطانية شرسة، فجرتها كتابات تيودور هرتسل عن الدولة اليهودية، ودعوته لعقد مؤتمر عالمى لبحث المشكلة اليهودية. وقد تمخض المؤتمر الصهيونى الأول، الذى عقد فى بال بسويسرا عام ١٨٨٧، عن عدة توصيات كان أبرزها ما يلى(٢):

(١) تشجيع الاستعمار اليهودى لفلسطين بطريقة منظمة.

(٢) تنظيم الحركة اليهودية، واتحاد الهيئات المتفرقة فى شتي أنحاء العالم.

(٣) إيقاظ الوعى اليهودى.

(٤) القيام بمساعٍ لدى مختلف الحكومات للحصول على موافقتها علي أهداف الحركة الصهيونية.

ورغم الاهتمام بفلسطين واستيطانها، فإن الحركة الصهيونية لم يستقر رأيها نهائياً على اتخاذ فلسطين مقراً للوطن القومى اليهودى إلا خلال المؤتمر الصهيونى السابع عام ١٩٠٥، بعد وفاة تيودور هرتسل(٣).

وقد أثمرت اتصالات زعماء الحركة الصهيونية بالحكومة البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى تصريح بلفور الشهير فى ٢ نوفمبر ١٩١٧، والذى يَعِد ببذل غاية الجهد فى تسهيل إقامة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين.

---

(١) Air 2/ 2769 27A, op. cit., p.3.

(٢) الهيئة العامة للاستعلامات، من ملف قضية الشرق الأوسط (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٤)، ص ٤.

(٣) د. حسن صبري الخولى، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين فى النصف الأول من القرن العشرين (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣)، ص ١٠٤ - ١٠٥.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، قامت المنظمة الصهيونية بالتنسيق مع الحكومة البريطانية، حتى يتضمن صك الانتداب على فلسطين نصاً بتنفيذ وعد بلفور. وقد جاء ذلك الصك محققا لآمال المنظمة الصهيونية في إصباغ الشرعية الدولية على نشاطها فى فلسطين. فقد تضمنت وثيقة انتداب بريطانيا لحكم فلسطين تعهداً من دول الحلفاء على التزام الدولة المنتدبة بإقامة الوطن القومى لليهود فى فلسطين، مع عدم المساس بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية(١).

كما نصّت المادة الرابعة من صك الانتداب على الاعتراف «بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك من الأمور التى قد تؤثر فى إنشاء الوطن القومى اليهودى ومصالح السكان اليهود فى فلسطين، ولتساعد وتشترك فى ترقية البلاد...» (٢).

وألزمت المادة السادسة من نفس الصك الإدارة البريطانية فى فلسطين بالتعاون مع الوكالة اليهودية فى تسهيل هجرة اليهود إلى البلاد فى أحوال ملائمة، مع تشجيع حشدهم فى الأراضى الحكومية والأراضى البور غير المطلوبة للمنفعة العامة (٣).

أما المادة الحادية عشرة، فقد نصّت على أنه يمكن لإدارة البلاد (حكومة الانتداب) أن تتفق مع الوكالة اليهودية على قيامها بإنشاء أو تسيير دفة العمل فى المصالح العامة (٤).

وهكذا صارت الوكالة اليهودية، ليست فقط عنصراً رسمياً من عناصر الإدارة فى فلسطين، بل حظيت أيضاً بالشرعية والاعتراف الدوليين لتمثيل اليهود فيها. وهو مالم يحظ به باقي الفلسطينيين من غير اليهود، والذين كانوا يمثلون الغالبية الساحقة من السكان. وبذا أصبحت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية (المجلس التنفيذى بعد ذلك) بمثابة الحكومة اليهودية

---

(١) الهيئة العامة للاستعلامات، من ملف قضية الشرق الأوسط، ص ٧.

(٢) د. محمد عبدالرءوف سليم، نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين من إنشائها وحتى قيام إسرائيل ١٩٢٢ - ١٩٤٨ (ط١؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ٢٢.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

فى فلسطين والتى كانت تمارس صلاحيتها جنباً إلى جنب مع سلطات الانتداب البريطانية — لتنفيذ المشروع الصهيونى فى فلسطين، حتى إعلان الدولة فى ١٤ مايو ١٩٤٨.

ومع كثافة الهجرة اليهودية تعدَّدت الاضطرابات والثورات العربية فى فلسطين كرد فعل للنشاط الصهيونى وتواطؤ حكومة الانتداب البريطانية، الأمر الذى مثَّل مشكلة للقيادات الصهيونية. فرغم القدرة التنظيمية للصهيونيين الأوائل في فلسطين (الصهيونيين الاشتراكيين)، إلا أنهم لم ينجزوا أداة كافية لتأمين المشروع الصهيونى حتى عام ١٩٢٥، حين تم تأسيس هذه الأداة تحت اسم الهجناة (أى الدفاع)، والتى كانت الطليعة الحقيقية للقوات المسلحة الإسرائيلية (١).

وتعود بداية الهجناه إلى يوليو ١٩٢٠، عندما قرر حزب العمال المتحدين فى مؤتمره بطبريَّة، تنظيم حركة الدفاع اليهودية، وخُوِّلت اللجنة التنفيذية للحزب سلطة وضع التدابير اللازمة لإنشاء منظمة سرِّية لأغراض الدفاع. وعلى أثر الاضطرابات التى وقعت فى يافا خلال شهر مايو ١٩٢١، وافقت الأمانة العامة «الهستدروت» (اتحاد العمال) فى ٢٥ يونيو من العام نفسه على مقترحات «إلياهو جولومب» بإنشاء الهجناه(٢).

وعلى ضوء الثورة الفلسطينية عام ١٩٢٩، اتخذت الوكالة اليهودية عِدَّة إجراءات لتطوير الهجناة وإعادة تشكيلها. وشمل ذلك التطوير توسيع نظام الهجناه لتشمل اليهود غير الممثلين فى المنظمة الصهيونية أو الهستدروت، ووُضعت الهجناه تحت الإشراف المباشر للوكالة اليهودية. وفى عام ١٩٣٠ شُكلت لها قيادة عسكرية عُليا مكونه من ستة أعضاء يمثلون «الهستروت» والفئات الصهيونية الأخرى، تبعها تشكيل هيئة أركان عامة دائمة عام ١٩٣٣(٣). واستمر تطور الهجناه بطريقة سرية حتى قيام الدولة اليهودية.

إلا أن ذلك لم يكن ليكفى القيادة الصهيونية، فقد دأبت على استغلال الظروف السياسية والدولية المواتية لإنشاء قوة عسكرية يهودية معترف بها من سلطات الانتداب. وكانت الحرب العالمية الثانية ـ بما حملته فى جعبتها من متغيرات ـ فرصة نادرة لتأسيس تلك القوة اليهودية.

---

(١) بيرلموتر، عاموس، العسكرية والسياسية فى إسرائيل، ترجمة المخابرات العامة (القاهر: المخابرات العامة، ١٩٧٠)، ص ٩.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٤.

(٣) عميد أ ح/ طه المجذوب وآخرون، العسكرية الصهيونية، المجلد الأول (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٢)، ص ٩٦ - ٩٧.

ورغم اتجاه السياسة البريطانية إلى تهدأة العرب ـ الذين تزايدت ثورتهم على تصاعد الهجرة اليهودية إلى فلسطين ـ بإصدارها الكتاب الأبيض الثالث عام ١٩٣٩، والذى يُقيد الهجرة اليهودية، فقد صوتت غالبية أعضاء المؤتمر الصهيونى الحادى والعشرين، عشية اندلاع الحرب إلى جانب التعاون مع بريطانيا، رغم التيار المعارض الذى كان يتزعمه «بن جوريون».

وقد انقسمت الاتجاهات الرئيسية فى ذلك المؤتمر إلى ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول، ويتزعمه «حاييم وايزمان»، وكان يرى ضرورة التعاون مع بريطانيا، وأن التحالف معها مسألة حيوية بالنسبة للحركة الصهيونية. وأنه «بقدر ماهى بريطانيا ضرورية للصهيونية فإن التطور الصهيونى لفلسطين يبدو حيويا لبريطانيا [١].

بينما كان الاتجاه الثانى، والذى تزعمه «بن جوريون»، يرى أن الوقت قد حان لإلغاء سياسة وايزمان الخاصة بالتعاون التام مع سلطات الانتداب أو التخفيف منها. وكان من رأى أصحاب هذا الاتجاه أن اليهود فى فلسطين قد أصبح لهم كيان خاص يؤهلهم لأن يكون لهم دولة، وعليهم أن يتصرفوا كما لو كانوا كذلك [٢].

أما الاتجاه الثالث، والذى كان يمثل أغلبية المؤتمر، فكان يسعى الى حل وسط بين الاتجاهين السابقين، ويرى ضرورة الاستمرار فى تنفيذ الأهداف الصهيونية، مع مراعاة الاستمرار فى التعاون مع بريطانيا، وعدم مقاومتها إلا كحل أخير لا وجود لغيره، وقد مثل هذا الرأى «بيرل كاتزنلسون». إلا أنه فى النهاية جاءت قرارات المؤتمر معبرة عن الاتجاه الأخير[٣].

وحتى لا يتعرض العمل الصهيونى للخلل إذا ما وقعت الحرب، قام المؤتمر الصهيونى الحادى والعشرون باختيار مجلس عام من ٧٢ عضواً، على أن يختار ذلك المجلس ـ من أجل تنفيذ المهام العاجلة ـ مجلسا داخليا مكوناً من ثمانية وعشرين عضواً. وعند اختيار المجلس الأخير فاز حزب المپاى بثلاثة عشر عضوا. وبذا أصبح المجلس مع اللجنة التنفيذية للمنظمة (وكان أغلب أعضائها من يهود فلسطين)، هم صانعو القرارات الصهيونية خلال الحرب

(١) د. عبد الرحيم أحمد حسين، النشاط الصهيونى خلال الحرب العالمية الثانية (ط١؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)، ص ٤٠.

(٢) نفس المرجع، ص ٤٢.

(٣) نفس المرجع، ص ٤٢- ٤٣.

العالمية الثانية بالنسبة للأمور الملحة. الأمر الذى نقل سلطة القرار الصهيونى من المؤسسات الصهيونية الخارجية إلى المؤسسات الصهيونية فى فلسطين. وهو ما قوّى من نفوذ بن جوريون رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية فى القدس، وجعله منافساً قوياً لحاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية فى ذلك الوقت (١).

وبانتهاء المؤتمر الحادى والعشرين، قام حاييم وايزمان بإبلاغ الحكومة البريطانية فى التاسع والعشرين من أغسطس بأن اليهود يقفون إلي جانب بريطانيا العظمى، وسوف يحاربون إلى جانب الديمقراطية، وعرض وضع الإمكانات البشرية والمادية اليهودية تحت طلب الحكومة البريطانية، رغم الخلاف حول الكتاب الأبيض (٢). وقد ردَّ «نيڤل تشمبرلين» رئيس الحكومة مُرَحِّباً بذلك العرض ومؤكدا على أنه بالرغم من الخلاف بين اليهود وحكومته، فإنه يعتقد فى إمكانية اعتماد بريطانيا على الوكالة اليهودية (٣).

وظاهر الأمر أن وقفة المنظمة الصهيونية إلى جانب بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية، رغم اتجاه بريطانيا إلى تطبيق سياسة الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، تعود إلى سببين رئيسيين هما:

(١) سياسة ألمانيا النازية المعادية لليهود، سواء داخل ألمانيا نفسها أو فى البلاد التى ضمتها حتي ذلك الوقت (تشيكوسلوڤاكيا - النمسا). مما كان ينذر بالخطر والقضاء على المشروع الصهيونى لو قُدِّر لألمانيا النازية كسب الحرب.

(٢) كانت القيادة الصهيونية ترى فى الحرب ووقوف اليهود إلى جوار بريطانيا فى صراعها ضد النازية فرصة مواتية لتحقيق هدفين هما:

(أ) تدريب وتسليح قوة يهودية بموافقة السلطات البريطانية ومعاونتها، تكون نواة للجيش اليهودى فى فلسطين (٤).

(ب) تطويق عنق بريطانيا بجميل يسمح للقيادة الصهيونية بطلب المزيد من المكاسب منها

---

(١) نفس المرجع، ص ٤٤.

(٢) لاحظ الفرق بين موقف على ماهر عامى ١٩٣٩ - ١٩٤٠، وموقف حاييم وايزمان ونتائج كل من الموقفين على قوات الطرفين.

(٣) سليم، المرجع المشار إليه، ص ٥٠٧.

(٤) حسين، المرجع المشار إليه، ص ١١٨، ١٢٤.

بعد انتهاء الحرب كما حدث فى الحرب العالمية الأولى (تصريح بلفور)، فضلا عن غض البصر ـ خلال الحرب ـ عن أعمال الهجرة اليهودية (غير الشرعية)، والتى كانت المنظمة الصهيونية مُصرَّة على استمرارها رغم سياسة الكتاب الأبيض.

وتحقيقا لهذه الأهداف، عقدت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية برئاسة بن جوريون اجتماعاً فى الثامن من سبمبر ١٩٣٩ ـ بعد أسبوع من اندلاع الحرب ـ حضره قادة الهجناه، لتحديد خطة العمل على ضوء الموقف الدولى الجديد. وفى هذا الاجتماع وجه بن جوريون حديثه للحاضرين قائلا: «لقد تمخضت الحرب العالمية الأولى عن وعد بلفور، أما الحرب العالمية الثانية فلا بد أن تأتى بالدولة اليهودية» (١).

وحدَّد بن جوريون هدفين مباشرين للعمل هما (٢):

(١) إنشاء الجيش اليهودى.

(٢) إنشاء الدولة اليهودية.

وأوضح بن جوريون للحاضرين، أن ذلك سوف يترتب عليه حرب واسعة النطاق، وطالب قادة الهجناه بما يلى(٣):

(١) التخلى عن الدفاع الثابت والخروج لمواجهة العدو أبعد مايكون عن أهدافه وأقرب مايكون من قواعده.

---

(١) عميد أ.ح/ طه المجدوب وآخرون، العسكرية الصهيونية، المجلد الأول، ص ١٢١ .

(٢) نفس المرجع، ص ١٤٣.

(٣) قارن بين وضوح الرؤية المبكرة لبن جوريون وتوجيهاته الواضحة لقيادته العسكرية عام ١٩٣٩، والضباب الذى كان يغلق الرؤية السياسية للحكومة المصرية بعد ثمانى سنوات. وهو ما انعكس على رؤية وزير الدفاع المصرى، وهيئة قيادة سلاح الطيران كما رأينا، وجعل الوزير المصرى يقدم مذكرة فى الثانى من نوفمبر ١٩٤٧، يطلب فيها من النقراشى ـ بصفته رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الدفاع الأعلى ـ عقد المجلس الأخير، حتى يمكن تحديد الخطوط الرئيسية لسياسة تعزيز القوات البرية والجوية تعزيزا كاملا، يجعلها قادرة على مواجهة احتياجات الدفاع عن البلاد، وتحديد النظام الذى يُتبع فى تشكيل القوات وتحديد سياسة التسليح والتصنيع الحربى فى مصر.

– وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٩٨، ملف وزارة الحربية ـ مكتب الوزير، مذكرة مقدمة إلى رئيس مجلس الوزراء، رفق خطاب وزير الدفاع، رقم ٢–١/١ (١٩٤٦) سرى جدا، ٢ نوفمبر ١٩٤٧، ص ٢.

(٢) تشكيل جيش يكون فى مقدوره مواجهة الجيوش العربية النظامية.

(٣) إقامة صناعة للأسلحة تتسم بفاعلية أكثر.

(٤) الحصول على أسلحة ثقيلة.

وتحقيقاً للأهداف نفسها، قدّمت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية إلى سلطات الانتداب البريطانية كشوف المسجلين لديها للخدمة الوطنية حتى سبتمبر ١٩٣٩ (١٣٦٠٤٣ رجل وامرأة تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ و ٣٥ عاماً)، من أجل الخدمة العسكرية فى فلسطين. وأرفقت عرضها باقتراح تشكيل وحدات عسكرية يهودية مستقلة ومعترف بها من الأعداد السابقة، إلا أن طلبها رُفض من البداية [١].

وكان الموقف الرسمى لحكومة تشمبرلين آنذاك، هو تشجيع اليهود على الانضمام إلى القوات البريطانية كأفراد، وليس تشكيل وحدات يهودية مستقلة، خوفاً من إثارة العرب، سواء داخل أو خارج فلسطين فى وقت هى أحوج ما تكون فيه إلى تسكين الأوضاع فى تلك المنطقة[٢].

وما أن تولى ونستون تشرشل رئاسة الوزارة القومية فى العاشر من مايو ١٩٤٠، حتى تجدّدت المطالب اليهودية بإنشاء جيشهم الخاص، ورغم تأييد تشرشل لمطالب الزعماء الصهيونيين وتعاطفه معهم، إلا أن هذه المطالب لاقت المعارضة نفسها التى لاقتها فى عهد تشمبرلين وللأسباب نفسها، من الوزراء والقادة العسكريين البريطانيين، وخاصة من لهم علاقات بالشرق الأوسط [٣].

إلا أن دخول إيطاليا الحرب وتهديدها لمصر، وحاجة القيادة البريطانية فى الشرق الأوسط إلى قواتها الموجودة فى فلسطين لتدعيم الدفاع عن قناة السويس، جعل الوزراء والقادة البريطانيين يرضخون لضغوط تشرشل فيما يتعلق بنقل جزء من القوات البريطانية فى فلسطين للدفاع عن قناة السويس، وإحلال قوة يهودية محلها [٤].

---

(١) حسين، المرجع المشار إليه، ص ١١٧.

(٢) نفس المرجع، ص ١٢٠.

(٣) نفس المرجع، ص ١٢٠ – ١٢١.

(٤) نفس المرجع، ص ١٢٢ – ١٢٣.

وفى ٢٣ أغسطس ١٩٤٠ أبلغ وزير المستعمرات البريطانية حاييم وايزمان بقرار مجلس الوزراء البريطانى بالاستفادة من اليهود فى كل مسرح الحرب وليس فى فلسطين وحدها. ورأي وزير المستعمرات أن يكون حجم القوات اليهودية فى فلسطين فى حدود كتيبة واحدة (٥٠٠ جندى)، مع استخدام مايزيد عن هذا العدد من المتطوعين كقوة يهودية خارج فلسطين مع عدم حملها علما أو إشارة مميزة [١].

ولما كان تشكيل الكتيبة اليهودية المشار إليها لا يحقق المطامع الصهيونية فى إنشاء الجيش اليهودى، خاصة وقد سمح لعرب فلسطين بتشكيل قوة مماثلة [٢]، فقد لجأ وايزمان إلى تشرشل مرة أخرى. ورغم ضغوط الأخير على وزرائه، إلّا أنها لم تسفر عن استجابة فورية لمطالب وايزمان، الذى أُخطر فى ٤ مارس ١٩٤١ بتأجيل مشروع الجيش اليهودى ستة أشهر. وقد علّلت بريطانيا تأجيل المشروع بحجة نقص المعدات العسكرية فى ذلك الوقت[٣]. إلا أنه مع تدهور الأوضاع العسكرية البريطانية فى الشرق الأوسط فى ذلك الوقت، كان للقيادة الصهيونية فى فلسطين شأن آخر[٤].

٣- إنشاء البالماخ وجذور القوة الجوية الإسرائيلية:

كان الموقف العسكرى البريطانى المتدهور فى ربيع ١٩٤١ يحمل الكثير من النذر إلى القيادة الصهيونية فى فلسطين، وجعلها تشعر بالقلق خوفاً من احتلال الألمان لسوريا وفلسطين. ففى مسرح شمال أفريقيا والبحر المتوسط، نجح روميل فى استرداد برقة والوصول إلى الحدود المصرية فى ١٢ أبريل ١٩٤١[٥]. كما نجحت القوات الألمانية فى احتلال اليونان، وحشدت فيها الفيلق الحادى عشر و ١٢٨٠ طائرة، وأسطولاً ضخماً من سفن النقل

(١) نفس المرجع، ص ١٢٥ - ١٢٦.

(٢) كان دور الكتائب محصوراً فى الدفاع المحلى وحراسة المنشآت والمرافق فى داخل الأراضى الفلسطينية.

(٣) نجحت ضغوط القيادات الصهيونية ومساندة تشرشل لها، فى تشكيل القوة اليهودية فى النهاية فى شكل لواء مشاة عام ١٩٤٤ - حسين، المرجع المشار إليه ص ١٦١ - ١٦٢.

(٤) نجحت القوات الألمانية والإيطالية تحت قيادة روميل فى استرداد برقة عدا طبرق التى تم حصارها. - وزارة الحربية، العمليات الحربية فى شمال فريقيا ١٩٤٠ - ١٩٤٣، ج ١، ص ١٢٠.

(٥) نفس المرجع، ص ١٢٦ - ١٢٨.

خلال شهر أبريل وأوائل مايو[١]. أما سوريا التى كانت تحتلها حكومة ڤيشى، فقد أصبحت مسرحاً لنشاط عملاء المحور وطائرات النقل الألمانية، كما تحركت قوات ڤيشى إلى الحدود الفلسطينية، فى الوقت الذى اندلع فيه القتال بين القوات البريطانية وحكومة رشيد عالى الكيلانى ـ الموالية للمحور ـ فى العراق.

ومن ثم، «عقدت القيادة العليا للهجناه اجتماعاً سرياً لاستعراض الموقف واحتمالاته، ولم يكن الموقف أو احتمالاته تبعث على الاطمئنان...» [٢]. وعلى ضوء تقدير الموقف، «كان هناك حاجة ملحة لإنشاء قوات عسكرية تكون خاضعةً خضوعاً مباشراً وخالصاً لقيادة الهجناه والتى يمكن الاعتماد عليها لمواجهة أو لتعويق الغزو النازى لفلسطين...» [٣].

وعلى ذلك أصدرت القيادة الصهيونية قرارها بإنشاء قوات البالماخ (القوة الضاربة) فى الرابع عشر من مايو ١٩٤١. وكان ذلك القرار خطوة حاسمة نحو إنشاء الجيش الإسرائيلى بعد ذلك بسبع سنوات [٤].

وقد تطورت قوات البالماخ خلال الحرب، بعد اعتراف بريطانيا بها فى أغسطس ١٩٤١ ـ على أثر تعاونها معها فى الهجوم على سوريا ـ فوصل عددها عام ١٩٤٢ إلى أكثر من ٣٠٠٠ فرد[٥]. كما شملت وحدة جوية وأخرى بحرية. إلا أن مايهمنا فى هذا البحث هو النشاط الجوى للبالماخ، والذى كان يعتبر البذرة الأولى لتأسيس القوة الجوية الإسرائيلية، رغم الإرهاصات الجوية الأولى لليهود فى فلسطين والتى واكبت تأسيس القوة الجوية المصرية عام ١٩٣٢[٦].

ففى صيف ١٩٤٣، وافقت القيادة العليا للهجناه علي خطة لتدريب بعض أفرادها على

---

(١) نفس المرجع، ص ١٣٠ – ١٣٤.

(٢) آلون، إيجال، درع داود، تعريب المخابرات العامة، ج ١ (القاهرة: المخابرات العامة، ١٩٧٣)، ص ١١٨.

(٣) نفس المرجع، ص ١١٩.

(٤) نفس المرجع، ص ١٢٣.

(٥) عميد أ ح/ طه المجذوب، وآخرون، العسكرية الصهيونية، المجلد الأول، ص ١٤٥. ـ

Herzog, Chaim, The Arab - Israeli Wars, (New York: Random House, 1982), p. 19.

(٦) أُنشئ أول نادى للطيران الشراعي فى حيفا عام ١٩٣٦. – شيف، زئيف، سلاح الجو الإسرائيلى، تعريب دار الجليل (عمان: دار الجليل للنشر، ص ١٩٨٨)، ص ١١.

الطائرات الشراعية والطائرات الخفيفة. ولتأمين ذلك النشاط أُعطيت العملية كلها غطاء نادى طيران للهواة، حظى بموافقة السلطات البريطانية. «وكانت أنشطة النادى تتم بجدية كبيرة، فقد دُرب الطيارون الشبان على الاستطلاع والتصوير الجوى والملاحة والرياضيات والطبيعيات، كما تعلموا استخدام طائراتهم فى القتال ضد الأهداف الأرضية» (١).

وفور انتهاء الحرب العالمية الثانية كثّفت الوكالة اليهودية جهودها لتدعيم قواتها العسكرية فى فلسطين وتسليحها. فقد علم بن جوريون من وزير المستعمرات البريطانى ـ أثناء لقائهما فى ٧ مايو ١٩٤٥ ـ أن الحكومة البريطانية تنوى التخلى عن الانتداب فى فلسطين بأسرع مايمكن، نظراً لعدم استطاعتها التوفيق بين المطالب العربية واليهودية، خاصة وقد كانت تعلم بتأييد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى للمطالب اليهودية (٢).

ولما كان بن جوريون يتوقع مواجهة الجيوش العربية عندما يغادر البريطانيون البلاد، فقد كان رأيه يتلخص فى إعداد اليهود أنفسهم لمواجهة ذلك الموقف «وهذا يعنى أولاً وقبل كل شىء الحصول على جميع أنواع الأسلحة»(٣). فالقتال النهائى سيكون بين العرب واليهود، «والقوة العسكرية هى التى ستقرر نتيجة النضال» .(٤)

وعندما انعقد المؤتمر الصهيونى الثانى والعشرين بعد الحرب فى بال بسويسرا فى ديسمبر ١٩٤٦، لفت بن جوريون نظر المجتمعين إلى مشكلة الأمن فى فلسطين كما يراها قائلا: «المشكلة الرئيسية الآن هى مشكلة الأمن. وكما تعلمون ليست هذه المشكلة جديدة فى إقليمنا، إلا أنها واقعة الآن تحت ظروف جديدة وتختلف اختلافا تاماً عن تلك الظروف التى واجهناها فى السنوات السبعين الماضية، ولا ضير على ييشوف (اليهود فى فلسطين) من الهجمات التى يشنها عرب فلسطين، لكننا قد نواجه جيوش الدول العربية ترسلها لمهاجمتنا والقضاء علينا، وينبغى لنا أن نأخذ الأهبة لذلك الاحتمال، باستغلال قدراتنا الفنية والمالية إلى أقصى حد. وأن من واجب ييشُوف والحركة الصهيونية والشعب اليهودى أن يحيطوا علما

(١) آلون، درع داود، ج ١ ، ص ١٤٢.

(٢) بن جوريون، ديفيد، إسرائيل تاريخ شخصى، إعداد مركز البحوث والمعلومات، ج ١ (القاهرة الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٧٣)، ص ١٦٠.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، ص ١٦٦.

بمشكلة الأمن من جميع أبعادها، وأن يقرروا أهميتها وإلحاحها، ويدركوا الأخطار المحدقة بنا. وقد تأتى المواجهة اليوم أو غدا ـ فإن الدول العربية لم تستكمل بعد أهبتها ـ إلا أننا قادمون على فترة تحول عنيف. ويتحتم علينا ألا نغفل الأخطار التى تنتظرنا. ولابد أن نتأهب من فورنا وبأكبر درجة ممكنة. إن هذا من وجهة نظرنا هو أخطر واجب تواجهه الصهيونية اليوم»(١).

وعلى أثر المؤتمر كلّف بن جوريون بمهام الدفاع، فقام بدراسة أوضاع الهجناه ومدى إمكانتها لمواجهة الاختبارات الخطيرة المنتظرة، وبالنسبة للقوة الجوية، وجد أنه «لم يكن هناك أثر للقوة الجوية» ـ علي حد قوله (٢). ومن ثم، طالب قيادة الهجناه بتجنيد كل الضباط والرقباء (ضابط الصف) اليهود من نوي الخبرة العسكرية المكتسبة من الحرب العالمية الثانية لمدة عامين فى قوات الهجناه، وخاصة فى سلاح الطيران والقوات الضاربة (البالماخ)(٣).

وقد أشار إسحاق رابين فى مذكراته إلى أنه فى مستهل عام ١٩٤٧« بدأت الأحداث فى التحرك نحو إقامة دولة يهودية فى فلسطين بخطى سريعة لم يسبق لها مثيل. وتولى بن جوريون وزارة الدفاع فى المجلس التنفيذى (اللجنة التنفيذية) للوكالة اليهودية. وقد أتى معه بروح جديدة. واستدعى كافة ضباط الهجناه ابتداءً من قادة الفصائل حتي أعلى القيادات، وحثنا للمرة الأولى على أن نستعد للحرب على نطاق لم يجر فى مخيلتنا من قبل(٤)». واستطرد رابين مشيراً إلى أن بن جوريون كان يتوقع التدخل العربى فى فلسطين منذ أن تولى شئون الدفاع، وبدأ يعد العدة لذلك.

كما وجه بن جوريون تعليماته فى ١٨ يونيو ١٩٤٧ إلى قيادة الهجناه لافتاً أنظارهم إلى المخاطر المنتظرة كما يراها. وقد شدد بن جوريون على أن اليشوف يقف أمام جبهتين معاديتين: البريطانية والعربية. «ولكن يجب التمييز بين هاتين الجبهتين، وهذا التمييز حيوىٌ. فالمعركة الدائرة بين الصهيونية وسياسة الكتاب الأبيض، هى فى أساسها سياسة لا عسكرية... ويختلف الأمر فى الجبهة العدوانية العربية. فالمنظمة (الهجناه) هنا هى العامل

(١) نفس المرجع، ص ١٦٧.

(٢) نفس المرجع، ص ١٦٨ – ١٦٩.

(٣) سلوتسكى، يهودا، تاريخ الهجناه (حرب فلسطين ١٩٤٧ / ١٩٤٨ ـ الرواية الإسرائيلية الرسمية)، ترجمة أحمد خليفة (ط ١؛ بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص ١٧١.

(٤) رابين، إسحاق، مذكرات اسحاق رابين، تعريب الهيئة العامة للاستعلامات (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٠)، ص ٢٩.

الرئيسى والحاسم، وإزاء هجوم مسلح من جانب العرب، لا مفرّ من حسم عن طريق القوة، حسم عسكرى يهودى. وإذا لم تُعدُّ المنظمة لتصبح قادرة على أداء هذه المهمة، فإنها تكون قد ابتعدت عن هدفها الأساسى، ويصبح صميم وجود الييشوف والمشروع الصهيونى عُرضه لخطر الدمار» (١).

وبعد عرض بن جوريون للقوة العسكرية العربية ـ كما قدرها ـ أكد على أن المهمة الأولى للمنظمة (الهجناه) هى إعداد نفسها لمواجهة هذه الجبهة العربية. ومن أجل ذلك، «يجب إحداث تحسين كبير فى تدريباتها ونظامها، وتخطيطها، وتثقيفها الصهيونى والعسكرى، وقدرتها على العمل، وقدرتها الضاربة... ويجب ملائمة بنيتها مع الظروف الجديدة، ومع الحاجات المتفاقمة فى خطورتها، من خلال الإفادة الكاملة من الخبرة التى اكتسبناها واكتسبها آخرون من الحرب العالمية الأخيرة، ومن خلال استخدام منجزات العلم والتكنولوجيا الحديثة لأغراض الدفاع عن أنفسنا» (٢).

ولما كان بن جوريون ـ على حد قوله فى مذكراته ـ قد قَدَّر القوة الجوية المصرية عام ١٩٤٧ بأربعة آلاف وثلاثين فرداً، منهم ألفان من الضباط الطيارين ومائتان من ضباط الصف الطيارين فضلا عن مائة وسبع وسبعين طائرة، مقسمة إلى عشرة أجنحة منها ثمانية أجنحة للقتال (٣)، كما قدر القوة الجوية السورية عام ١٩٤٦ بتسع طائرات للتدريب والقوة الجوية العراقية بعدة أجنحة (٤)، فقد كان من الطبيعى ـ وتلك نظرته إلي الصراع المنتظر مع الدول العربية أن يسعى إلى تأسيس قوة جوية قوية.

ففى العاشر من أكتوبر ١٩٤٧، أعلن رئيس القيادة القطرية (للهجناه) إنشاء «شيروت هاڤير» (سلاح الطيران)، وبعد ذلك بأربعة أيام عُيِّن «يهوشواع إيزيك»، قائداً له والطيار المهندس «الكسندر زيلونى» رئيساً لأركانه، وخُصص مبلغ عشرة آلاف جنيه للنشاط الجوى

(١) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ١٧٠. - درج الزعماء والقيادات اليهودية على وصف أنشطتها العسكرية بالدفاعية والأعمال العسكرية العربية المشروعة لمنع اغتصاب أراضيها بالأعمال العدوانية.

(٢) نفس المرجع، ص ١٧٠ - ١٧١.

(٣) بن جوريون، المرجع المشار إليه، ص ١٧٠. - انظر صحة القوة الجوية المصرية بملحق ٣٠.

(٤) نفس المرجع، ص ١٧١.

فى المراحل الأولى. لكن الأحداث التى وقعت فيما بعد أدت إلي زيادته، خلال عدة أشهر، إلى مئات الآلاف من الجنيهات، ومع قيام الدولة إلى الملايين منها [١].

ومع إنشاء شيروت هاڤير (السلاح الجوى) «انفصلت القوة الجوية عن البالماخ واعتبرت وحدة مستقلة تابعة لقيادة الهجناة. وكانت مزودة فى نوفمبر ١٩٤٧ بتسع طائرات خفيفة (منها طائرة ذات محركين). وكان هناك فى ذلك الشتاء ما يقدر بأربعين طياراً يهوديا فى البلاد، منهم عشرون طياراً درسوا فى السلاح الجوى الملكى (البريطانى)» [٢].

وفى أعقاب إنشاء السلاح الجوى وضعت القيادة العليا للهجناه الأساس لتطويره كما يلى:

التنظيم:

تم على الفور تنظيم هيئة القيادة بإنشاء هيئة أركان السلاح الجوى بما فيها من أجهزة التخطيط والعمليات والتسليح والمهمات والإمداد والرصد الجوى والرادار[٣].

الأفراد:

تم تجميع الطيارين من المصدرين المتاحين آنذاك وهما:

(١) الطيارون الذين تخرجوا من شركة أڤيرون، وشملوا طياري وحدة البالماخ، وقدرهم إيجال آلون وحاييم هيرتزوج بعشرين طيارا، وطياري الوحدة الجوية لمنظمة إيتسل (الأرجون)، وقُدروا بعشرة طيارين.

(٢) الطيارون اليهود الذين تم تدريبهم مع قوات الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية، وقدرهم تقرير المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية ـ الذى قُدم إلى المؤتمر الصهيونى الثانى والعشرين فى ديسمبر ١٩٤٦ ـ بثلاثين طيارا[٤].

---

(١) سلوتسكى، المرجع المشار اليه، ص ١٣٣ – ١٣٤.

(٢) آلون، درع داود، ص ٢١٥.

(٣) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٢٩٧.

(٤) سليم، المرجع المشار إليه، ص ٥١٧. – قَدُرَ كل من آلون وهيرتزوج عدد الطيارين اليهود الذين انضموا إلي القوة الجوية آنذاك ممن خدموا فى القوات الجوية البريطانية بعشرين طيارا.

وعلى حد قول سلوتسكى «فقد قُبل فى القوة الجوية آنذاك كل من كانت له خبرة بالطيران، وكان عددهم ٥٠ شخصا» (١).

أما بالنسبة للفنيين والتخصصات الأخرى فقد جاء أغلبهم ممن جُنِّدوا فى القوات الجوية البريطانية خلال الحرب، قدَّرهم إيجال آلون بأكثر من ألفى فرد(٢).

وعلى ذلك، نرى أنه كان متوفرا للقوة الجوية الإسرائيلية الوليدة فى نهاية عام ١٩٤٧ ما بين ٥٠، ٦٠ طيارا، كان نصفهم ممن خدموا فى القوات الجوية للحلفاء واكتسبوا خبراتها، بالإضافة إلى وعاء الفنيين والتخصصات الجوية الأخرى والذى كان يقارب ألف فرد ممن اكتسبوا خبرة الحرب العالمية الثانية.

التسليح:

كانت نواة القوة الجوية الإسرائيلية هى طائرات وحدة البالماخ، والتى بلغ عددها فى أكتوبر ١٩٤٧ تسع طائرات خفيفة، طبقا لأقوال إيجال آلون السابق الإشارة إليها. وقد فصل «يشعيا بن فورت» هذه الطائرات، والتى تشكل منها السرب الأول كما يلى(٣):

٢	طائرة تايجر موث	Tiger Moth
٢	طائرة آر. دبيو. دى ١٣	RWD13
٢	طائرة آر. دبيو. دى ١٥	RWD15
١	طائرة تايلوركرافت	Taylor craft
١	طائرة سى بى (برمائية)	Seabee
١	طائرة دراجون راپيد	Dragon Rapide

إلا أن بن فورت يضيف عليها ثلاث طائرات «أوستر Auster» من المخلفات البريطانية فى

(١) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٣٩٧.

(٢) آلون، درع داود، ص ١٥٢.

(٣) حسن البدرى، الحرب فى أرض السلام، القاهرة – بيروت: دار الوطن العربى، ١٩٧٦)، ص ١٥٥.

فلسطين [١]. وطبقا لرواية سلرتسكى، فإنه تم شراء عشرين طائرة أوستر فى يناير ١٩٤٨[٢]. وعلى ذلك فالأرجح أن الطائرات الثلاثة التى أشار إليها بن فورت ضُمَّت إلى السرب الأول بعد صفقه الأوستر، والتى تم تجميع تسع عشرة طائرة منها.

وعلى ذلك، يمكن القول بأن القوة الجوية الإسرائيلية كانت تشتمل على ٢٨ طائرة فى أوائل عام ١٩٤٨. وكانت تلك القوة الصغيرة على استعداد للقيام بأولى أدوارها فى الصراع المسلح الذى ما لبث أن اشتعل فى الأراضى المقدسة مع بداية عام ١٩٤٨.

رابعا: السياسة المصرية فى مواجهة المشروع الصهيونى حتى قرار التقسيم وأثرها على تطور القوة الجوية المصرية:

١ - مرحلة الدعم السياسى والمعنوى: (من مؤتمر لندن ١٩٣٩ حتى مؤتمر بلودان ١٩٤٦):

إن المتتبع لسياسة الحكومات المصرية المتتالية تجاه القضية الفلسطينية، منذ اشتراكها فى مؤتمر لندن عام ١٩٣٩، يجد أن تلك السياسة قامت على معارضة اتساع نطاق الهجرة اليهودية إلى فلسطين أو تقسيمها بين اليهود والفلسطينيين، وهو نفس ما كان يرفضه الفلسطينيون وباقى الدول العربية. وظل دعمها للقضية الفلسطينية حتى قرار التقسيم فى نوفمبر ١٩٤٧، قائماً على تقديم العون السياسى بصفة أساسية.

ففى مؤتمر لندن عام ١٩٣٩ عبَّر الوفد المصرى عن استياء الحكومة المصرية من كثرة إرسال لجان التحقيق إلى فلسطين، الأمر الذى زاد تعقيد المشكلة. وعندما رفض العرب الاقتراح البريطانى الخاص بإقامة حكومة فى فلسطين، مرتبطة ببريطانيا بمعاهدة بعد فترة انتقال، حاول الوفد المصرى فى المؤتمر التوسط عبثا فى الأمر وإقناع عرب فلسطين بالاعتدال والتوسط فى الأمور[٣].

إلا أنه عندما صدر الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، فى أعقاب فشل مؤتمر لندن محددا انتهاء

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٣٩٩.

(٣) د. عايدة سليمة، مصر والقضية الفلسطينية (ط ١؛ القاهرة: دار الدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦)، ص ٣٨ - ٣٩.

الانتداب بعد عشر سنوات، والسماح باستمرار الهجرة اليهودية خلال الخمس سنوات الأولى بمعدل خمس وسبعين ألف مهاجر سنويا، فقد رفضت الحكومة المصرية هذا الكتاب، وذكرت أنها لا تستطيع أن توصى العرب فى فلسطين بالتعاون مع حكومة الانتداب على أساس السياسة الجديدة. كما أنها ترفض مبدأ إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين (١).

وفى خلال الحرب العالمية الثانية وقفت حكومة الوفد بصلابة ضد مشروع الهلال الخصيب الذى قدمه نورى السعيد فى ديسمبر ١٩٤٢، وكان يهدف إلى اتحاد سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين والعراق.

فقد وجدت حكومة الوفد أن ذلك الاتحاد لا يقدم حلا مباشرا للقضية الفلسطينية، وأنه من الأفضل إيجاد حل ملائم لتلك القضية فى إطار اتحاد عام للدول العربية (٢).

وقد أكد النحاس موقف الحكومة المصرية من تأييد حق الفلسطينيين فى الاستقلال، خلال مؤتمرات اللجنة التحضيرية لبروتكول الإسكندرية عام ١٩٤٤ (التى كانت تمهد لإنشاء جامعة الدول العربية) (٣).

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأ القصر ـ فى ظل حكم وزارات الأقلية التى تعتمد على مساندته ـ يلعب الدور الرئيسى فى سياسة مصر العربية. واتجه بتفكيره إلى تولى زعامة الدول العربية، دون أن يكون لوزرائه رأى أو كلمة، على حد قول الدكتور محمد حسين هيكل(٤).

ففى أعقاب نشر تقرير اللجنة الإنجليزية ـ الأمريكية فى أواخر أبريل ١٩٤٦ وتصريح «ترومان» حول هجرة المائة ألف يهودى، الذى جاء فى تقرير اللجنة، دعا الملك فاروق ـ دون علم حكومة إسماعيل صدقي ـ إلى أول مؤتمر قمة عربى فى أنشاص خلال شهر مايو ١٩٤٦، حضره ملك الأردن، والوصى على عرش العراق ورئيسا جمهوريتى سوريا ولبنان

(١) نفس المرجع، ص ٤١.

(٢) نفس المرجع، ص ٤٣ – ٤٤.

(٣) نفس المرجع، ص ٤٥ – ٤٦.

(٤) د. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ،ج ٢، المرجع المشار إليه، ص ٢٧٥.

وأناب ملكا السعودية واليمن نجليهما. وقد أكد البيان الختامى للمؤتمر على عروبة فلسطين ورفض أى هجرة جديدة إليها (١).

وعندما بُحث موقف الحكومتين البريطانية والأمريكية من القضية الفلسطينية فى مؤتمر بلودان بسوريا خلال شهر يونيو ١٩٤٦، كان الوفد المصرى فى المؤتمر يرى أن المقاطعة الاقتصادية العربية لبريطانيا والولايات المتحدة ـ فى حالة تصميمها على تنفيذ توصيات اللجنة المشتركة (الإنجليزية - البريطانية) - ستعود بالنفع على العرب أكثر من مطالبة العرب فى فلسطين بحمل السلاح، لأن اليهود كانوا مسلحين أكثر منهم بالمال والعتاد، وطالب الأعضاء بعرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة (٢).

وفى مؤتمر لندن ـ الذى عقد فى العاشر من سبتمبر ١٩٤٦ بناءً على طلب وزراء خارجية الدول العربية لحل القضية الفلسطينية ـ اعترض وفد مصر على مشروع «موريسون» الذى قدمه الجانب البريطانى(٣).

فرغم أن ذلك المشروع لم يذهب إلى حد إقرار مبدأ قيام الدولة اليهودية، فقد علل عبد الرازق السنهورى ـ عضو الوفد المصرى ـ معارضته للمشروع، بأن وجود منطقة يهودية سينتج عنه تمتع اليهود بالحكم الذاتى وبالتالى يسمح لهم بشراء الأراضى دون قيد أو شرط فى تلك المنطقة. مما سيترتب عليه زيادة الهجرة اليهودية بالقدر الذى يسمح بدخول مائة ألف يهودى إلى فلسطين. وفى هذه الحالة ليس هناك بديل عن قيام نظام اتحادى أو تحقيق التقسيم. كما طالب الوفد المصرى بضرورة إعطاء الفلسطينيين حق تقرير المصير، والالتزام

(١) حسن يوسف، القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٢)، ص٢٠٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٤٩. - أشار د. أحمد عبد الرحيم مصطفى (نقلا عن الإخوان كمش) أن الوفد المصرى فى المؤتمر رفض الرأى الذى نادى به الملك عبد الله والوفد السورى ومفتى فلسطين بالتدخل عسكريا فى فلسطين، وأنه عارض أى خطوة من شأنها أن تؤدى إلى تدخل الجيوش العربية بصفة رسمية فى فلسطين. - عبد الرحيم ، المرجع المشار إليه، ص ١٠٤.

(٣) كان مشروع موريسون يقضى بإعطاء فلسطين الاستقلال الذاتى مع تقسيمها إلى أربعة مناطق، واحدة عربية وأخرى يهودية، فضلا عن منطقتى القدس والنقب التى تشرف عليهما الحكومة المركزية، مع إشراف كل من الحكومتين العربية واليهودية فى منطقتيهما على الإدارة المحلية والزراعة والصحة العامة والتجارة والصناعة، بينما تشرف الحكومة المركزية على شئون الدفاع والسياسة الخارجية والجمارك.

بما جاء فى الكتاب الأبيض بخصوص الهجرة، على أساس أن الوطن القومى اليهودى الذى وعد به «بلفور» ـ رغم عدم شرعيته ـ قد تحقق فعلا بزيادة عدد اليهود فى فلسطين عشرة أمثال ماكانوا عليه قبل الانتداب البريطانى (١).

وبعد إحالة بريطانيا القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، رفضت مصر توصيات لجنة التحقيق الدولية التى أرسلتها الأمم المتحدة إلى المنطقة، نظراً لأن اللجنة أوصت بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية مع تدويل القدس، وهو ما اعتبرته مصر خروجاً على صلاحية اللجنة وميثاق الأمم المتحدة (٢).

وفى اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، الذى عُقد فى «صوفر» بلبنان (١٦-١٩ سبتمبر ١٩٤٧) لبحث تقرير لجنة التحقيق المشار إليه، وافقت مصر على مقاومة ماجاء بالتقرير ومد عرب فلسطين بكل مايلزمهم من مال وعتاد، وتشكيل لجنة عسكرية من مندوبى الدول العربية المشتركة فى الاجتماع لدراسة النواحى العسكرية فى فلسطين بعد انسحاب القوات البريطانية من البلاد(٣). وفى أعقاب المؤتمر أعلن المندوب المصرى استعداد العرب للدفاع عن فلسطين بالقوة إذا أصدرت الأمم المتحدة قرارا ضد المصلحة العربية (٤).

٢ - مرحلة الدعم السياسى والعسكرى: (من مؤتمر عالية فى أكتوبر ١٩٤٧ إلى قرار التقسيم فى نوفمبر ١٩٤٧):

إزاء مابدا من اتجاه الأمم المتحدة نحو تقسيم فلسطين، رأت الدول العربية أن تتخذ موقفا أكثر حزما. فُعقد مؤتمر عالية بلبنان فى أكتوبر ١٩٤٧، على مستوى رؤساء الدول العربية الأعضاء فى جامعة الدول العربية. وفى هذا المؤتمر ظهرت بوادر الخلاف والانقسام بين الدول العربية المشتركة فى المؤتمر حول معالجة القضية الفلسطينية.

فبينما كان الأردن والعراق يعارضان فكرة التمثيل الفلسطينى المستقل بزعامة مفتى فلسطين، كانت مصر والسعودية تؤيدان الفكرة وتوافقان على تأسيس جيش فلسطينى تحت

(١) سليمة، المرجع المشار إليه، ص ٥٢ - ٥٣.

(٢) نفس المرجع، ص ١٥٥ - ١٥٦.

(٣)نفس المرجع، ص ١٥٦ - ١٥٧. - عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٤) سليمة، المرجع المشار إليه، ص ١٥٧.

قيادة المفتى. ويبدو أن الحكومة المصرية استشفت أطماع الملك عبد الله فى فلسطين، وجعلها الخلاف الذى احتدم فى مؤتمر «عالية» تتحفظ إزاء المشاركة فى أعمال اللجنة العسكرية التى انبثقت عن المؤتمر، واكتفت بإرسال أحد موظفيها المدنيين فى مفوضيتها بلبنان (١).

وعندما قدمت اللجنة العسكرية المشار إليها تقريرها إلى المؤتمر، حذَّر النقراشى أعضاء المؤتمر من التورط فى أى مغامرة حربية، وفضل تشجيع المتطوعين وإمدادهم بالسلاح. مما أدى فى النهاية إلى أن تقصر اللجنة العسكرية أعمالها على تزويد المناطق الفلسطينية الأكثر مواجهة لليهود بالسلاح، وجمع أكبر عدد من المتطوعين من الفلسطينيين والعرب، والعمل على تدريبهم وتسليحهم (٢).

وكان من أسباب التحفظات التى أبداها النقراشى تجاه تدخل الجيوش العربية «أن القوات البريطانية مازالت تحتل قواعد فى منطقة القناة، ولذلك يعتذر مجابهتها فى فلسطين»(٣). وقد أوضح النقراشى أسباب معارضته لفكرة خوض حرب نظامية، عندما أُثير فى المؤتمر موضوع التدخل المسلح قائلاً:

«لقد ذهبت إلى مجلس الأمن وطالبت الإنجليز أن يخرجوا من بلادنا، وقلت للعالم كله إنَّ الجيش المصرى قادر على ملء الفراغ فى قناة السويس وأنه قادر على الدفاع عنا... وأنا لا أريد أن أعرض هذا الجيش الذى كان حجتى وسندى فى القضية المصرية إلى تجربة خطيرة، ولو كانت نسبة الخطر فى دخول الجيش إلى فلسطين لا تزيد عن عشرة أو خمسة فى المائة، فإننى لا أرضى أن أجازف ولو بواحد فى الألف» (٤).

كما أعلن أن مصر غير متحمسة لفكرة الحرب. وفى الإمكان التظاهر بذلك، بحشد الجيوش

---

(١) نفس المرجع، ص ١٥٩.

(٢) نفس المرجع، ص ١٥٩ - ١٦٠.

كانت توصيات اللجنة العسكرية تتلخص فيما يلى:

(أ) وجوب تجنيد المتطوعين وتسليحهم فورا، والعمل على حشد القوات العربية النظامية على مقربة من حدود فلسطين.

(ب) تأليف قيادة عربية عامة، وتقديم مالا يقل عن عشرة آلاف بندقية إلى عرب فلسطين، مع وضع مالا يقل عن مليون دينار تحت تصرف اللجنة العسكرية لتموين القوات الفلسطينية.

(جـ) حشد عدد كبير من الطائرات فى المطارات العربية قرب من ساحل البحر المتوسط الشرقى لمنع وصول الإمدادات إلى اليهود.

(٣) نفس المرجع، ص ١٦٠.

(٤) نفس المرجع، ص ١٧٩.

المصرية على الحدود الفلسطينية [١]. وقد أشار الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ـ نقلا عن أحمد الشقيرى ـ أن النقراشى أعلن فى عاليه، «أن مصر إذا كانت توافق على الاشتراك فى هذه المظاهرة العسكرية، فإنها غير مستعدة للمضى أكثر من ذلك» [٢].

وكان كل ما انتهى إليه مجلس الجامعة العربية من الناحية العسكرية آنذاك هو[٣]:

(١) اتخاذ احتياطات عسكرية على حدود فلسطين.

(٢) مَدْيَد المساعدة المادية والمعنوية لعرب فلسطين لتقويتهم وتعضديدهم للدفاع عن كيانهم، مع رصد الأموال اللازمة لذلك.

وحاولت مصر جهدها ـ من الناحية السياسية ـ الحيلولة دون اتخاذ قرار بتقسيم فلسطين فى الأمم المتحدة. وهو ماظهر في جهود الدكتور محمود فوزى لعرض اختصاص هيئة الأمم المتحدة فى تقسيم فلسطين على محكمة العدل الدولية، أو التحذير من مغبة التقسيم عندما انتقلت القضية إلي الجمعية العامة.

كما حاول الوفد المصرى باتصالاته فى أروقة المنظمة الدولية أن يمنع الكارثة إلا أن الضغوط الأمريكية تجاه العديد من الدول الأفريقية والأسيوية ودول أمريكا اللاتينية أدّت فى النهاية إلى حصول قرار التقسيم على الأغلبية المطلوبة [٤].

وعلى ذلك، نرى أن الخط العام للسياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية وتطور المشروع الصهيونى حتى قرار التقسيم، كان يقضى بتجنب الزج بالجيوش العربية فى الصراع الدائر بين العرب واليهود فى فلسطين، اكتفاءً بالدعم السياسى والمعنوى أولا، ثم الدعم السياسى والمادى والعسكرى المحدود (تسليح المتطوعين) بعد ذلك.

ونتيجة لهذه السياسة،، فإن أيا من الوزارات المصرية التى تولت الحكم خلال سنوات

---

(١) نفس المرجع، ص ١٦٠.

(٢) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٠٧. – يبدو أن المقصود بالمظاهرة العسكرية هو تحريك قوات برية وجوية إلى مناطق ومطارات قرب الحدود الفلسطينية والساحل طبقا لتوصيات اللجنة العسكرية فى موتمر عاليه، وهو ما نفذته مصر فعلا فى منطقة العريش خلال شهر أكتوبر.

(٣) سليمة، المرجع المشار إليه، ص ١٦٠.

(٤) نفس المرجع، ص ١٦٢ – ١٦٣.

الحرب العالمية الثانية، وماتلاها حتى قرار التقسيم، لم تكن تُولى تطورات المشروع الصهيونى فى فلسطين ونمو القوة اليهودية أى اهتمام من الناحية الدفاعية، رغم وضوح التفوق العسكرى لليهود فى فلسطين آنذاك، وهو ماكان يُنذر بالخطر بعد نهاية الحرب وتزايد أحداث العنف فى فلسطين، سواء ضد العرب أو البريطانيين.

ويبدو أن أياً من تلك الحكومات لم تقدر بشكل سليم تطور الموقف إلى ماوصل اليه بنهاية عام ١٩٤٧، اعتماداً على الوجود البريطانى فى فلسطين، وعلمهم بأهمية تلك البلاد لسياسة بريطانيا الدفاعية فى الشرق الأوسط. الأمر الذى يؤكده الدكتور محمد حسين هيكل فى مذكراته، عند تعليلة للتراخي العربى فى مواجهة التطورات الخطيرة للمشروع الصهيونى فى فلسطين ـ بقوله:

«لعل هذه الدول لم تقدر مدى مايجول بخاطر الصهيونيين من مطامع، أو أنها على الأقل لم تكن تقدر أن هذه المطامع ستلقى صدى قويا فى المجامع الدولية. لهذا كانت تبحث الأمر على هون، مقتنعة دائما بأن إنجلترا لن تدع اليهود يصبحون أصحاب الكلمة فى فلسطين، اقتناعا منهم بأن إنجلترا تحرص كل الحرص على أن تكون فلسطين نقطة ارتكازها الأساسية فى الشرق الأوسط كله» (١).

ويبدو أن تلك الحكومات لم تر بشكل واضح المتغيرات الأساسية التى طرأت على موازين القوي العالمية وعلاقتها خلال الحرب وبعدها، وهو ماتنبهت له القيادة الصهيونية مبكرا وقبل انتهاء الحرب، مما دعاها إلى تبديل الجياد ونقل ثقل ضغوطها إلى الولايات المتحدة بدلا من بريطانيا قبل نهاية الحرب.

وقد انعكست سياسة تلك الحكومات المصرية بطبيعية الحال على القوات المسلحة المصرية بصفة عامة. فبينما كان الجانب الصهيونى ـ كما رأينا ـ قد حدد أعداءه وطبيعية التهديدات المنتظرة من كل منهم، وبدأ يعد نفسه لمواجهتهم بعد الحرب، تبعا لطبيعة وحجم التهديد المنتظر من كل منهم (بريطانيا والعرب)، فإن الضباب كان يغلف رؤية الحكومات المصرية. فلم تكن ترى تهديدا إلا من جانب القوات البريطانية فى مصر. ورغم تزايد الخطر الصهيونى بعد الحرب، إلا أن حكومتى النقراشى وإسماعيل صدقى لم تكن تريا الخطر الذى بدأ يتزايد على حدود مصر

(١) د. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ج٣ (ط١، دار المعارف ١٩٧٨)، ص ٢٥.

الشرقية. وحتى عندما رأته وزارة النقراشي الأخيرة، فإنها حاولت أن تتجنبه، ربما متصورة خطأ أن الأمر تحت السيطرة البريطانية في فلسطين.

وهذا التصور قد يفسر التناقض بين اعتراف النقراشي بشكل غير مباشر بقوة اليهود وخطرهم ـ وهو ما يستدعي بطبيعية الحال دعم احتياجات الدفاع المصرية ـ وتخفيضه لميزانية وزارة الدفاع عام ١٩٤٧ بنسبة ٢٣٪ تقريبا عما كانت عليه في السنة السابقة، فضلا عن عدم تخصيص أي اعتمادات مالية في نفس العام لتدعيم القوة القتالية للسلاح الجوي، سواء من ناحية الطيارين أو الأطقم الفنية، التي كانت تعاني عجزا كبيرا منذ إغلاق مدارس سلاح الطيران خلال سنوات الحرب، بالرغم من وجود عدة مشروعات مصرية وبريطانية لتطوير القوة الجوية المصرية (١).

كما أن تخفيض ميزانية وزارة الدفاع بهذا الشكل عام ١٩٤٧، كان يتعارض تماما مع الخط السياسي للمطلب المصري بجلاء القوات البريطانية عن مصر وقيام القوات المصرية وحدها بأعباء الدفاع عن البلاد لحين وصول القوات البريطانية في حالة الحرب أو تهديد البلاد بالغزو، طبقاً لصورة التحالف كما كانت تراها الحكومة المصرية، وهو ما يستدعي بطبيعية الحال تدعيم تلك القوات للقيام بدورها، وليس تخفيض ميزانيتها خاصة وأن التهديد الذي كان يتخوف منه، كان منتظرا من الاتحاد السوفيتي.

وقد حَمَّلَ اللواء أحمد عطيه ـ وزير الدفاع في وزارتي إسماعيل صدقي والنقراشي ـ كل رئيس وزارة تولى الحكم، مسئولية القصور في تسليح القوات المسلحة المصرية وتطويرها آنذاك، «لأن (وزير) الدفاع في كل وقت (كان) يلتمس ويعرض على مجلس الوزراء طلبات لتحسين وتسليح الجيش وتقويته، ولكن الرد يكون دائما أن مالية البلاد لا تسمح بذلك، كما أن مجلس الشيوخ والنواب لايوافقان على ذلك» (٢).

وقد أدى هذا التناقض بين سياسة الحكومة المصرية ومتطلبات هذه السياسة، وعدم

(١) المتحف الحربي، ميزانية الدولة المصرية ٤٦ – ١٩٤٧، وزارة الدفاع، السلاح الجوي الملكي، الأعمال الجديدة.

(٢) كان ذلك رد اللواء أحمد عطية في مجلس الشيوخ يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨ على اتهام فؤاد سراج الدين لحكومة النقراشي بإضاعتها الفرصة لتدعيم تسليح الجيش المصري قبل بدء الحرب.

وضوح الرؤية السياسية السليمة لدى وزارة الدفاع المصرية، إلى انشغال الأخيرة بمشروعات تطوير طموحة أبعد ماتكون عن واقع الإمكانات المصرية وطبيعة العدو المنتظر مواجهته، فلم تجد طريقها إلى التنفيذ، بدلا من تطوير القوات المسلحة المصرية فى حدود الطاقات المادية الممكنة والإطار الزمنى المقبول، لمواجهة التهديدات الحقيقية المنتظرة، وهو ما ثبت إمكانية تنفيذه بعد ذلك.

وهكذا تكاتفت السياسة البريطانية وضغوطها على الحكومة المصرية والموقف المالى السيء مع عدم الاستقرار السياسى فى مصر وتناقض سياسة حكومتها، على استمرار عجز وضعف القوات المسلحة المصرية. وكانت النتيجة الطبيعية لكل ذلك، هو تدهور موقف القوة الجوية المصرية وتردى حالتها الفنية من سيء إلى أسوأ. وهو ما أدى إلى الافتقار إلى الطائرات الصالحة الكافية لتنفيذ برامج التدريب اللازمة، لا لرفع مستوى الكفاءة القتالية للوحدات الجوية، بل حتى لمجرد الحفاظ على مستوى الكفاءة الذى كان قائما عند نهاية الحرب العالمية الثانية.

ورغم ذلك القصور فى القوة الجوية المصرية آنذاك، إلا أنه يمكن القول، أن تلك القوة ـ رغم تدنى حالتها الفنية ومستوى تدريبها فى نهاية عام ١٩٤٧ ـ كان يمكن اعتبارها قوة متفوقة، إذ قورنت بالقوة الجوية الإسرائيلية فى ذلك الوقت، عندما اندلعت الحرب غير المعلنة بين اليهود والفلسطينيين. فقد كان قوام القوة الجوية المصرية يتشكل من ثلاثة أسراب قتال مسلحة بطائرات سبيتفير ٩,٥ (أكثر من نصفها غير صالح)، فضلاً عن سرب مواصلات مختلط مجهز بطائرات مختلفة ذات محركين (أنسن وداكوتا) وذات محرك واحد (لايسندر وماجستر). بينما لم تزد القوة الجوية الإسرائيلية عن سرب مواصلات مجهز بطائرات أغلبها من الطراز الخفيف ذى المحرك الواحد.

إلا أنه مع بداية الحرب المعلنة فى ١٥ مايو ١٩٤٨، بدأت تضيق الفجوة بين القوتين، ثم تحول الميزان إلى صالح إسرائيل فى المرحلة الأخيرة من الحرب. فما الذى غيَّر موازين القوى الجوية بين مصر وإسرائيل عام ١٩٤٨؟ وماذا كانت نتيجة ذلك التحول على سير تلك الحرب وماتلاها؟

ذلك ما سيُجيب عليه الباب الثانى من هذه الدراسة.